

جمعية العلوم الإقتصادية السورية

تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار

إعداد عهد غزالة

ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية

مقدمة إلى:

احتفالية جمعية العلوم الاقتصادية السورية

تحت شعار

(رؤية شبابية للاقتصاد السوري)

دمشق 2005/7/30

مقدمة:

ترتبط دول العالم مع بعضها البعض بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياسية، وتعتبر العلاقات الاقتصادية مسألة قائمة بحد ذاتها، وإن كان لا يمكن فصلها عن العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة بين الدول، وعليه تتسع أو تتقلص العلاقات الاقتصادية الدوليـــة تبعـــاً للسياسات الخارجية للدول.

قد أبرمت اتفاقيات كثيرة مع دول الجوار من أجل تتطوير العلاقات الاقتصادية بين ســـوريا وهذه الدول، إلا أن العلاقات الاقتصادية كانت تتأثر بالأمزجة السياسية للنخب الحاكمة، فما أن ينشب خلاف سياسي حتى تقفل الحدود وتنقطع العلاقات، باستثناء العلاقات التجارية بين سورية و تركيـــا التي استمرت، عندما وصلت الأزمة السياسية بين البلدين إلى أوجها وذلك في عـــام 1997، وكـــان الشريك التركي شريكاً هاماً سنرى.

على الرغم من طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تحكمها العلاقـــات السياســـية، تعتبـــر دول الجوار شركاء تجاريين هامين وضاعف من هذه الأهمية أهمية دول الجوار كمصدرين للاستثمار إلى سورية، خصوصاً في الأعوام الأخيرة. كما تعتبر هذه الدول مصدرة هامة للسياحة وبالتالي ارتفـــاع الدخل المتأتي من السياحة من دول الجوار. لذا سوف نبين من خلال هذا البحث أهمية دول الجـــوار الاقتصادية لسورية.

الباب الأول

المؤشرات الاقتصادية لدول الجوار لعام 2003

1 – الاقتصاد السوري:

بلغت مساحة سورية 185180 كم^2 وبلغ عدد سكانها 17,582 مليون نسمة وبلغ الناتج المحلي الإجمالي 21396 مليون دولار ومتوسط نصيب الفرد من الناتج 1217 دولار، ومعدل البطالة 11% . وبلغ حجم الصادرات السورية إلى دول العالم 5762 مليون دولار وحجم الواردات 4487 مليون دولار، فحققت فائضاً تجارياً بلغ 1284 مليون دولار. كما بلغ إنتاجها من النفط 522 برميل/يوم، وبلغ احتياطي النفط 2500 وإنتاج الغاز 4,412 م^3/يوم وبلغت الإيرادات العامة 7240 مليون دولار والنفقات العامة 8535 مليون دولار ، وعجز الموازنة 1295 مليون دولار، كما بلغ معدل التضخم 3.1. وكانت سورية تعتمد في سياستها التجارية على سياسة إحلال الواردات وقد تحولت إلى سياسة الاعتماد على التصدير والتوجه نحو الاقتصاد الحر.

2 – الاقتصاد الأردني :

بلغت مساحة الأردن 89342 كم^2 وبلغ عدد سكانه 5.480 مليون نسمة وصدر بقيمة 3081 مليون دولار بينما استورد بقيمة 5077 مليون دولار وحقق عجزاً تجارياً بلغ 1996 مليون دولار. وبلغ إنتاجه من الغاز 6304 م^3 .وحققت الدولة إيرادات بقيمة 3359 مليون دولار وأنفقت 3524 مليون دولار، وبلغ عجز الموازنة 166 مليون دولار، كما بلغ معدل التضخم 2.3%، ويتميز الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد حر.

3 – الاقتصاد اللبناني:

بلغت مساحة لبنان 10452 كم^2، وبلغ عدد سكانه 3.817 مليون نسمة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي 17376 مليون دولار، بلغ متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج 4552 دولار. وبلغت قيمة الصادرات إلى دول العالم 1542 مليون دولار بينما بلغت الواردات 7168 مليون دولار فكان العجز التجاري 5644 مليون دولار. وحصلت الدولة على إيرادات بلغت قيمتها 3887 مليون دولار بينما أنفقت بقيمة 6850 مليون دولار، وبلغ عجز الموازنة 2972 مليون دولار.وبلغ معدل التضخم 1.3% ويتميز الاقتصاد اللبناني بأنه اقتصاد حر.

4– الاقتصاد العراقي:

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 33مليار دولار وبلغت الصادرات 7677مليون دولار والواردات 10040 مليون دولار. بلغ إنتاجها من النفط 2530 برميل/يوم وبلغ الاحتياطي النفطي 100000 برميل باليوم كما بلغ إنتاجها من الغاز 3427 م^3، وبلغ معدل التضخم 33%. كان العراق يعتمد على سياسة إحلال الواردات وبعد الحرب تحول العراق إلى التوجه نحو الاقتصاد الحر.

5 –الاقتصاد التركي:

بلغت مساحة تركيا 814578 كم^2 وبلغ عدد سكانها حوالي 70 مليون نسمة، وكان النـــاتج المحلـــي المحقق 340 مليار دولار، بلغ متوسط دخل الفرد من هذا الناتج 2900 دولار. بلغ حجم الصادرات التركية إلى دول العالم 46 مليار دولار، وبلغ حجم الواردات 56 مليار دولار. بلغ معـــدل التضـــخم 12% وانخفض إلى 8% عام 2004 وحافظ عليه في هذا العام. وقد صنفت تركيا بين أكبر 20 دولة اقتصادياً في العالم، حيث فاق ناتجها المحلي 300 مليار دولار. وكانت تركيا حتى عام 1980 تتبـــع سياسة إحلال الواردات، وتحولت إلى سياسة الاعتماد على التصدير. وتعتبر تركيا أكثر دول العـــالم تحرراً في نظام العملات الأجنبية إلى القابلية التحويلية لليرة التركية. وقد افتتحت فـــي عـــام 1986 بورصة الأوراق المالية في استانبول. وألغيت في عـــام 1989 كافـــة القيـــود الموضـــوعة علـــى المستثمرين الأجانب في البورصة. "وقد تم حديثاً إطلاق الليرة التركية الجديدة حيث تحدث أوردغان أن كل دولار كان يساوي 1.5 مليون ليرة تركية أصبح في بداية عـــام 2005 يســـاوي 1.5 ليـــرة تركية"[1] .

[1] مجلة البنك والمستثمر، عدد 62، كانون الثاني، 2005، بيروت.

الباب الثاني
تطور العلاقات التجارية بين سورية ودول الجوار

أولاً: الاتفاقيات التجارية المعقودة بين سورية ودول الجوار:

1 – الاتفاقيات التجارية المعقودة مع الأردن:

أ – الاتفاق التجاري الموقع عام 1975 وتضمن أهم النقاط التالية:

– التزام مؤسسات القطاع العام السوري باستيراد المواد والمنتجات الأردنية المنشأ المحصور او المقيد استيرادها بمؤسسات القطاع العام السوري، في حدود مبلغ لا يقل عن مليوني دينار أردني سنويا وبالأسعار المناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار الإعفاءات الجمركية التي تتمتع بها منتجات البلدين.

– السماح باستيراد جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني أو السوري إلى البلدين حسب الحال وذلك استثناء من أحكام منع الاستيراد ومن جميع القيود الإدارية والنقدية والقيود الأخرى.

– إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ومن أجازات الاستيراد.

– عدم جواز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة إلا بموافقة البلد المصدر لها.

– تشكيل لجنة جمركية تتولى حصر المواد الأولية المستوردة والداخلة في الصناعات المحلية المتماثلة في كلا البلدين وذلك بغية توحيد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة عليها.

– السماح بإحداث مراكز تجارية متبادلة بين الطرفين.

– الاتفاق على مشاريع مشتركة.

– تشكيل لجنة مشتركة دائمة لمتابعة تنفيذ وتطوير الاتفاق والعلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ب – البروتكول التجاري لعام 1999:

تم التوقيع في عمان بتاريخ 1999/8/3 وتضمن أهم النقاط التالية:

– تطبيق الإعفاء الجمركي الكامل على مجموعتين من السلع السورية الأردنية.

– تطبيق الإعفاء التدريجي الوارد في أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على باقي السلع ما عدا بعض السلع التي استثنيت من هذا الإعفاء.

أوقف العمل بالبروتكول بعد توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين.

جـ – اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين:

وقعت الاتفاقية بتاريخ 2001/10/8 ودخلت حيز التنفيذ 2002/5/23 وتقضي الاتفاقية بتحرير التبادل التجاري بين البلدين وإعفاء السلع والمنتجات الوطنية المتبادلة بينهما مباشرة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل حيث قضت الاتفاقية بإلغاء الرسوم على

99% من السلع والبضائع التي تشملها التجارة بين البلدين باستثناء بعض المواد المستحقة بالاتفاقية حيث يجري عليها التخفيض بصورة تدريجية بنسبة 60% ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وانتهاء بـ2005/1/1 كالبسكويت بأنواعه والشكولا بأنواعها والملابس والمياه[1]. وقد حلت هذه الاتفاقية محل جميع الاتفاقيات والبروتكولات التجارية الموقعة بين البلدين. وهناك 77 اتفاقا وبرنامجا ومذكرات تفاهم عقدت بين البلدين تناولت مجالات عديدة.

– وقد أكدت اللجنة العليا المشتركة في آخر اجتماع لها في 2005/2/28 على تنفيذ نصوص اتفاقية منطقة التجارة الحرة الموقعة بين البلدين وعدم جواز فرض أية قيود جمركية أو غير جمركية جديدة على السلع والمنتجات المتبادلة بين البلدين بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/5/23. وعلى تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بإلغاء نماذج التواقيع على شهادات المنشأ العربية. وتم تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة في سورية بدراسة طلب الجانب الأردني بتسهيل وتسريع اعتماد شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة تجارة وصناعة اربد للمنتجات الأردنية المصدرة إلى سورية.

وعقد اجتماع بين الجهات المعنية في البلدين لدراسة طلب الجانب الأردني بشراء كميات من الشعير السوري والاتفاق على الأسعار كما تم تشكيل لجنة فنية مختصة لدراسة إمكانية الربط الالكتروني بين مركز جمرك جابر ومركز جمرك نصيب.

وتم التأكيد على اعتبار البضائع السورية والأردنية المنشأ والمخزنة في شركة المنطقة الحرة السورية الأردنية ذات منشأ سوري أو أردني يتم تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية منطقة التجارة الحرة الثنائية عليها حين توريدها إلى كلا البلدين، على أن تصدر التعليمات والآليات المنظمة لذلك بالتنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ووزارة الاقتصاد والتجارة السورية بناء على مقترحات إدارة الشركة للتأكد من صحة ودلالة المنشأ لهذه البضائع.

2 – الاتفاقيات التجارية المعقودة بين سورية ولبنان:

أ – الاتفاق الاقتصادي لعام 1953:

– قضى بإعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ الوطني المدرجة في القوائم المرفقة بالاتفاق من الرسوم الجمركية.

– إعفاء المنتجات الصناعية من كامل التعريفة الجمركية أو نصفها حسب القوائم المرفقة بالاتفاق.

أصبح هذا الاتفاق بحكم المنتهي بعد أن تم منح ميزات تفضيلية بموجب القانون رقم /4/ لعام 1998 الذي صدق على محضر اجتماع رئيسي مجلس الوزراء في البلدين بتاريخ 1998/2/7 وحرر التجارة الخارجية بين البلدين.

ب – معاهدة الأخوة والتنسيق وقعت عام 1991:

---

[1] rana awwad, Jordan times, jodan, Syria sign FTA psted in Middle East News oline

ايضا وثائق رسمية مأخوذة من وزارة الاقتصاد

هدفت إلى تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق بينهما وبما يخدم مصالحها المشتركة فرسخت المعاهدة آفاق الحاضر والمستقبل، حيث جددت المبادئ والوسائل والآليات لاستخدام طاقتهما السياسية والاقتصادية والأمنية في سبيل توفير وضمان أمنهما القومي والوطني ومصيرهما المشترك وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة في إطار متكامل من التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك وفي مجال إقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية بينهما.

جـ – اتفاق إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية بين البلدين بتاريخ 1998/2/7 تم الاتفاق بين البلدين على ما يلي:

1 – تقوم الجهات السورية المختصة باتخاذ ما يلزم لإلغاء الرسم القنصلي على شهادات المنشأ العائدة للبضائع اللبنانية المستوردة إلى سورية.

2 – إطلاق حرية تبادل جميع المنتجات الصناعية الوطنية المنشأ بين سورية ولبنان ابتداء من 1999/1/1 واستصدار القرارات اللازمة بشأن ذلك.

3 – تخفيض الرسوم الجمركية السارية المفعول على المنتجات الصناعية الوطنية المتبادلة بين البلدين بواقع 25% سنويا اعتبارا من 1999/1/1 وقد تم وضع آلية لتنفيذ الاتفاقية، كما تم وضع قائمة الاستثناءات من الاتفاق وهي:

- المشروبات الروحية (رفعت من الاستثناء).
- التبغ ومشتقاته ومصنوعاته (ما زالت مستثناة).
- الألبسة المستعملة مازالت مستثناة.
- السيراميك والبورسلان والرخام بأشكاله (رفعت من الاستثناءات).
- المكثفات والعصائر والمشروبات الغازية (رفعت من الاستثناءات).

4 – إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية:

تم الاتفاق على إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية ذات المنشأ الوطني بين البلدين تنفيذاً لأحكام محضر اجتماع اللجنة الوزارية المشكلة بين البلدين والموقع بتاريخ 1999/10/11 وقد صدق الاتفاق بموجب المرسوم التشريعي رقم 21 تاريخ 2000/8/10 وبدء تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين البلدين اعتبارا من تاريخ 2000/8/17 وحدد محضر الاجتماع بعض السلع الزراعية لإخضاعها للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية أما باقي المواد الزراعية غير المحددة في المحضر تخضع للإعفاء الفوري من الرسوم الجمركية.

وتم تشكيل لجنة اقتصادية مشكلة من وزيري الاقتصاد والتجارة في البلدين عقدت عدة اجتماعات كان آخرها في 2004/12/8 تم فيها اتخاذ عدة قرارات كان أهمها:

- إلغاء معظم المواد الواردة في اللوائح السلبية في كلا البلدين ومعالجة المواد المتبقية مع الجهات المعنية فيها.

– تطبيق الاتفاقيات الثنائية على السلع المحررة والمتبادلة بين البلدين وعلى السلع التي سيتم تحريرها مستقبلا.

– تطبيق الاتفاقيات الثنائية لجهة إلغاء جميع الرسوم ذات الأثر المماثل وتكليف لجنة المتابعة الاقتصادية بتصنيف الرسوم ذات الأثر المماثل.

– تشميل المواد الأولية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين البلدين بأحكام الاتفاقيات الثنائية الموقعة بينهما.

وقد تم اتخاذ إجراءات لتطوير التبادل التجاري بين البلدين، حيث اتخذ الجانب السوري عدة إجراءات أهمها:

– معاملة مادة الوسكي اللبناني المنشأ نفس معاملة سائر المشروبات الروحية.

– السماح بالاستيراد من لبنان بغض النظر عن بلد المنشأ للمستوردات العائدة للمشاريع المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/.

– تمت الموافقة على استثناء المنتجات ذات المنشأ والمصدر اللبناني من شرط تسديد القيمة من قطع التصدير.

– تخفيض خدمات النقل عن البضائع اللبنانية إلى نسبة 0.2% بدلا من 5%.

– إعفاء الفواتير التجارية وشهادات المنشأ المصاحبة للمنتجات اللبنانية من رسم التصديق القنصلي وقد تم ذلك.

– إعفاء الشاحنات اللبنانية من تسديد بدل الترفيق على السيارات الشاحنة.

– معاملة السيارات الشاحنة اللبنانية نفس معاملة السيارات الشاحنة السورية.

– تم إطلاق حرية استيراد المواد والمنتجات المقيد استيرادها بجهات القطاع العام مثل الأسماك، الذرة البيضاء. بذور القز وبيض الحرير الطبيعي – زيت كبد الحوت – خلاصات وعصارات اللحم – العلكة – السكرين – منظفات الأسنان.

– تحديد سعر فارق المازوت للسيارات الشاحنة اللبنانية القادم من لبنان بتسديد 20 دولار وفق ما طلبه الجانب اللبناني.

– تم إلغاء عمولات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية على البضائع المستوردة من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– ألغي العمل بالاستمارة الإحصائية للمنتجات اللبنانية المصدرة إلى سورية، ويتم الاستيراد وفق البيان الجمركي.

– أعفيت المنتجات الخاضعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية من شرط الحصول على الموافقة باستثناء الحنطة – الدقيق – العدس – الشعير.

– هناك 37 اتفاقا ومذكرات تفاهم بين البلدين شملت مجالات متعددة.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

إن كلا من سورية والأردن والعراق أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالتالي تحكم العلاقات التجارية بين سورية وهذه الدول أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولابد من الإشارة إلى أنه أقيمت منطقة تجارة حرة بين سورية والعراق في عام 2001 شبيهة بالمناطق الحرة التي أقيمت مع باقي الدول العربية.

3 – الاتفاقيات التجارية المعقودة مع تركيا:

أ – منطقة تجارة حرة:

هدفت الاتفاقية إلى زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لشعبي البلدين والتخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع بما في ذلك المنتجات الزراعية وتوسيع التجارة البيئية وخلق ظروف لمزيد من تشجيع الاستثمارات. ونصت الاتفاقية على النقاط التالية:

– إلغاء الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الصادرات إلى تركيا من المنتجات المنشأة في سورية بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

– تخضع الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الواردات من المنتجات المنشأة في تركيا إلى تفكيك خطي يصل إلى الصفر حسب برنامج تنفيذي كما يلي:

– تلغى كل الرسوم البالغة 1%و 1.5% و1.7% و3% و3.5% بتاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

– تلغى الرسوم البالغة 5% و7% خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

– تلغى الرسوم البالغة 10% و11.7% و14.5% خلال ست سنوات.

– تلغ الرسوم البالغة 20% و23.5% خلال تسع سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

– تلغى الرسوم البالغة 29% و35% و47% خلال اثني عشرة سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

– تخفض كل الرسوم التي تزيد عن 50% إلى 50% وتلغى خلال اثني عشر عاماً.

– تلغى كل الرسوم المفروضة على تجارة تقانة المعلومات بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

ويشمل تطبيق الأحكام المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات، الرسوم الجمركية ذات الطبيعة الضريبية.

وقد راعت الاتفاقية الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها الصناعات السورية الناشئة أو التي تمر بإعادة هيكلة، فسمحت لسورية أن تتخذ إجراءات استثنائية لمدة خمس سنوات، بحيث لا تتجاوز الرسوم المفروضة على الواردات التركية المنشأ 25% من القيمة، وفي حال تعرض أي من الطرفين لصعوبات في ميزان المدفوعات يمكن للطرف المتضرر أن يتبنى إجراءات تقييدية لمدة محدودة لا تتجاوز ما هو ضروري لمعالجة وضع ميزان المدفوعات.

– يتم منح أية معاملة تفضيلية يمكن أن تمنحها سورية للاتحاد الأوروبي بصورة تلقائية إلى تركيا.

– في حال تم تطبيق أي تخفيض في التعرفة بعد تطبيق الاتفاقية تحل التعرفة المخفضة محل الرسوم المشار إليها سابقا.

– لا تفرض أية رسوم جمركية جديدة أو أعباء ذات اثر مماثل على التجارة بين الطرفين.
– تلغى كافة القيود الكمية وإجراءات الحظر على الواردات أو الصادرات والإجــراءات ذات الأثــر المماثل.
– رفع القيود على الدفعات المرتبطة بالتجارة وعدم اتخاذ أية قيود على صرف العملة أو اتخاذ أيــة إجراءات تقييدية على التحويلات المرتبطة بالاستثمارات.
وتناولت الاتفاقية التعاون في مجالات عديدة كالتعاون الاقتصادي والفنــي والصــناعي والزراعــي والخدمات وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
وقد تم تشكيل لجنة سورية تركية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، مع العلم أنه تم عقد هذه الاتفاقية مع الأخــذ بعين الاعتبار الاتفاقية التي تؤسس شراكة بين تركيا والمجموعة الاقتصادية وبين سورية والمجموعة الاقتصادية.

ثانياً: تطور التجارة بين سورية ودول الجوار:

1 – تطور الصادرات:

لقد بلغت قيمة الصادرات إلى دول الجوار باستثناء العراق 7038 مليــون ل.س فــي عــام 1995 استأثرت لبنان بالحصة الأكبر 48%، حيث بلغت قيمة الصادرات إليها في هذا العام 3360 مليــون ل.س تلتها أهمية تركيا التي بلغت قيمة الصادرات السورية أليها 2583 مليون ل.س والتي استأثرت بحصة بلغت 37%، فالأردن التي صدرت سورية إليها 1095 مليــون ل.س، شــكلت الصــادرات السورية إلى الأردن 16% من مجموع الصادرات إلــى دول الجــوار. وبلغــت الأهميــة النســبية للصادرات السورية إلى دول الجوار نسبة إلى مجموع الصادرات السورية إلــى دول العــالم 16%، وشكلت الصادرات السورية إلى دول الجوار 24% من مجموع الصادرات الســورية إلــى الــدول العربية.
وفي عام 2000 تجاوزت قيمة الصادرات إلى دول الجوار أربعة أضعاف ما كانت عليه فــي عــام 1995 حيث بلغت 37572 مليون ل.س وارتفعت أهميتها النسبية إلى مجموع الصادرات الســورية إلى الدول العربية إلى 65% ولكن قابل ذلك تراجع في أهمية هذه الصادرات إلى دول الجوار بالنسبة إلى مجموع الصادرات السورية إلى دول العالم إلى 15%.
ولقد استحوذت تركيا في عام 2000 على 68% من مجموع الصادرات السورية إلى دول الجــوار وبلغت قيمة حصتها 22192 مليون ل.س بينما تراجعت أهمية الصادرات إلى لبنان إلى 27% على الرغم من ارتفاع قيمتها إلى 8675 مليون ل.س كذلك تراجعت الأهمية بالنسبة للصادرات الســورية إلى الأردن إلى 5%.

واستمرت أهمية الصادرات السورية إلى دول الجوار بالارتفاع نسبة إلى مجموع الصادرات السورية إلى مجموع الصادرات في عام 2001 إلى 84%، مع الاستمرار في تراجع أهمية هذه الصادرات إلى مجموع الصادرات السورية إلى دول العالم إلى 13%.

وحافظت تركيا على مركز الصدارة بين دول الجوار مع تراجع أهميتها إلى 62% وارتفاع الأهمية النسبية للصادرات السورية إلى لبنان إلى 31%.

وفي عام 2002 تراجعت الأهمية النسبية للصادرات السورية إلى دول الجوار نسبة إلى مجموع الصادرات السورية إلى الدول العربية إلى 52%، قابلها الاستمرار في تراجع في أهمية الصادرات السورية إلى دول الجوار نسبة إلى مجموع الصادرات السورية إلى دول العالم إلى 11%، على الرغم من ارتفاع قيمة هذه الصادرات إلى 35260 مليون ل.س ويعود ذلك لارتفاع الصادرات إلى السعودية.

في عام 2003 عاودت الأهمية النسبية للصادارت السورية إلى الارتفاع نسبة إلى مجموع الصادرات السورية إلى الدول العربية فبلغت 74%، قابلها ارتفاع في الأهمية النسبية لهذه الصادرات إلى دول العالم إلى 15%. وقد بلغت قيمة الصادرات السورية إلى دول الجوار في عام 2003 قيمة 41023 مليون ل.س.

وحافظت تركيا على موقعها بين دول الجوار مع تراجع في أهميتها النسبية إلى 49% وذلك لتراجع قيمة الصادرات من جهة، وظهور الشريك العراقي في البيانات من جهة أخرى.

وفي النصف الأول من عام 2004 ارتفعت قيمة الصادرات السورية إلى دول الجوار إلى 41885 مليون ل.س. ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات إلى العراق من 3903مليون ل.س عام 2003 إلى 20697 مليون ل.س في النصف الأول من عام 2004 وتصدرت العراق بذلك الموقع الأول من بين دول الجوار حيث استأثرت على 49% من مجموع الصادرات إلى دول الجوار. وتراجعت تركيا إلى الموقع الثاني واستحوذت على 31% فلبنان الذي استأثر بـــ11% فالأردن 9%.

2 – تطور الواردات:

بلغت قيمة الواردات السورية من دول الجوار 4415 مليون ل.س في عام 1995 وشكلت 24% من مجموع الواردات السورية من الدول العربية و8% من مجموع الواردات السورية من دول العالم.

وتصدرت تركيا الموقع الأول بين دول الجوار أهمية، حيث استحوذت على 59% من مجموع الواردات السورية من دول الجوار وبلغ مجموع الواردات إليها في عام 1995 / 2962 مليون ل.س تلتها لبنان أهمية التي استأثرت بـــ18% فالأردن 15%.

وفي عام 2000 ارتفعت قيمة الواردات السورية إلى دول الجوار إلى 11439 مليون ل.س مع ارتفاع أهميتها النسبية إلى مجموع الواردات السورية من الدول العربية إلى 61%، قابل ذلك تراجع في أهميتها النسبية إلى مجموع الواردات السورية من دول العامل إلى 6%.

وحافظت تركيا على موقعها مع تزايد أهميتها النسبية إلى دول الجوار حيث استحوذت علـــى 77% من مجموع الواردات السورية من دول الجوار، تلتها الواردات من الأردن أهمية والتي شكلت 12% ثم لبنان التي تراجع موقعها وتراجعت أهمية الواردات منها إلى 11%.

وفي عام 2001 حافظت الواردات من دول الجوار على أهميتها النسبية إلى الواردات مـــن الــدول العربية والبالغة 61% كما حافظت على أهميتها النسبية إلى مجموع الواردات السورية من العـــالم. وحافظت تركيا على موقع الصدارة بين دول الجوار، وعلى أهميتها البالغة 77% من هذه الواردات وتقدمت لبنان إلى الموقع الثاني وارتفعت أهمية الواردات السورية منها إلى 13% قابل ذلك تراجـــع في موقع وأهمية الواردات السورية من الأردن.

وفي عام 2002 تراجعت أهمية الواردات السورية من دول الجوار نسبة إلى الواردات السورية مـــن الدول العربية إلى 55% على الرغم من ارتفاع قيمتها إلى 15562 مليون ل.س بينما ارتفعت أهمية هذه الواردات نسبة إلى مجموع الواردات السورية من دول العالم إلى 7%.

وفي عام 2003 عاودت الأهمية النسبية للواردات السورية من دول الجوار الارتفـــاع نســـبة إلـــى مجموع الواردات السورية من الدول العربية حيث بلغت 73% قابلها ارتفاع في قيمتها التـــي بلغـــت 23207 مليون ل.س كما ارتفعت أهمية هذه الواردات النسبية إلى الواردات السورية من دول العالم إلى 10%.

وحافظت تركيا على موقعها طيلة فترة الدراسة مع الاستمرار في تراجع أهميتها بالنســـبة إلـــى دول الجوار حيث بلغت 58% على الرغم من ارتفاع قيمة الواردات السورية منها إلـــى 13501 مليـــون ل.س ويعود ذلك إلى دخول شريك جديد (العراق) حيث شكلت الواردات منه 14% مـــن مجمـــوع الواردات من دول الجوار ارتفعت إلى 16% في النصف الأول من عام 2004. وحافظت لبنان على موقعها الذي تلا تركيا أهمية مع ارتفاع في أهميتها النسبية إلى 20% في النصف الأول مـــن عـــام 2004 فالعراق فالأردن الذي بلغت حصته 14%.

ثالثا: بنية وهيكل التجارة من دول الجوار:

1 – بنية وهيكل الصادرات من دول الجوار عام 2003:

تمثلت الصادرات إلى دول الجوار بالوقود ومشتقاته والذي شكل 52% مـــن مجمـــوع الصـــادرات السورية إلى دول الجوار. مع العلم أن معظم الوقود المصدر هو نفط خام، وشكلت الصادرات إلـــى دول الجوار من النفط الخام 18% من مجموع الصادرات السورية من النفط إلى دول العالم.

استأثرت تركيا بحصة بلغت 79% من مجموع الصادرات السورية إليها علماً أنه لا تفرض تركيا أي نوع من الرسوم الجمركية على الوقود.

بينما بلغت حصة لبنان من هذه الصادرات 43% إلى مجموع الصادرات السورية وحصـــة العـــراق 21% إلا أنها تمثلت بالمشتقات النفطية، بينما لم تتجاوز الصادرات من الوقود السوري إلـــى الأردن نسبة 1% وتلا الوقود أهمية الصادرات من المواد الزراعية والغذائية الأولية التي شكلت 12% مـــن

مجموع الصادرات السورية إلى دول الجوار. بينما شكلت 17% من مجموع الصادرات السورية من المواد الزراعية والغذائية الأولية إلى دول العالم.

واستحوذت الأردن على 38% من مجموع هذه الصادرات نسبة إلى إجمالي الصـــادرات الســـورية إليها، وشكلت بالنسبة إلى العراق 26%، بينما بلغت حصتها بالنسبة للبنان 9%، في حين لم تتجاوز حصتها بالنسبة لتركيا 2%.

وتلقى الصادرات من الحيوانات الحية أهمية بالنسبة إلى كل من لبنان حيث شكلت 15% من مجموع الصادرات السورية إليها، والأردن التي شكلت هذه الصادرات بالنسبة لمجموع الصادرات الســـورية إليها نسبة 8%. وخلت الصادرات السورية إلى تركيا من هذا النوع من الصادرات ويعود السبب في ذلك إلى أن الرسوم الجمركية التي تفرضها تركيا على الحيوانات الحية تـــراوح بـــين 135% إلـــى 225%[2].

وقد شكلت الصادرات السورية من الحيوانات الحية إلى دول الجوار 13% من مجموع صادراتنا من المواد الحية إلى دول العالم.

ولم تتجاوز الصادرات السورية من المواد الغذائية المصنعة إلى دول الجوار نسبة 4% من مجموع الصادرات السورية غليها ونسبة 2% من مجموع الصادرات السورية من هذه المواد إلى دول العالم. وشكلت هذه الصادرات 9% من مجموع الصـــادرات الســـورية إلـــى الأردن و9% مـــن مجمـــوع الصادرات السورية إلى العراق.

وبلغت أهمية الصادرات السورية من الخيوط والمنسوجات الجاهزة إلـــى دول الجـــوار 12% مـــن مجموع الصادرات السورية من هذه الصادرات إلى دول العالم، وقد استحوذت هذه الصادرات علـــى 15% من مجموع الصادرات السورية إلى دول الجوار. وبلغت أهميتهـــا بالنســـبة إلـــى مجمـــوع الصادرات السورية إلى تركيا 15% وبالنسبة للأردن 8% بينما لم يكن لها أهمية تذكر في مجمـــوع الصادرات السورية إلى لبنان.

2 – بنية وهيكل الواردات من دول الجوار:

لقد تبين لنا من خلال تحليل هيكل الصادرات السورية إلى دول الجوار، تركزا تمثل في الوقود، بينما نجد من خلال تحليل هيكل الواردات السورية من دول الجوار تنوعاً كبيراً تمثل في المواد الزراعية والغذائية الأولية والتي شكلت 13% من مجموع هذه الواردات، وتصاعدت أهمية هذا النـــوع مـــن الواردات إلى مجمل وارداتنا من هذه المواد من دول العالم إلى 17%.

وقد شكلت الواردات من المواد الزراعية والغذائية الأولية من مجموع الواردات السورية من العراق نسبة 60% والتي تمثل معظمها بالشعير والحنطة والتمر. بينما شكلت المستوردات السورية من هذه المواد من مجموع المستوردات السورية من لبنان نسبة 8% والتي تمثلت في الموز وزيت السمســـم. ولم تتجاوز أهمية المستوردات من هذه المواد من الأردن نسبة 3% كوننا نصدر للأردن معظم هـــذه المواد.

[2] وثائق تم الحصول عليها من السفارة التركية، الملحق التجاري.

وشكلت المستوردات السورية من مشتقات الوقود من دول الجوار نسبة 15% من مجموع المستوردات السورية من هذه الدول. وتصاعدت أهمية هذه الواردات من دول الجوار نسبة إلى المستوردات السورية منها من دول العالم إلى 18%.

وقد تفاوتت أهمية هذه المستوردات من دول الجوار بالنسبة إلى مجموع المستوردات السورية من كل دولة منها على حدة. فهي شكلت 23% من مجموع المستوردات من تركيا و13% من مجموع المستوردات من لبنان بينما لم يكن لها أهمية تذكر من مجموع المستوردات من كل من الأردن والعراق حيث لم تتجاوز نسبة 3%.

وبلغت أهمية المستوردات السورية من دول الجوار بالنسبة للاسمنت إلى مجموع المستوردات السورية من هذه الدول نسبة 9% شكلت المستوردات السورية من الاسمنت من الأردن ثلث المستوردات السورية منه، و13% من مجموع المستوردات السورية من لبنان، ولم تتجاوز 6% من مجموع المستوردات السورية من تركيا، على الرغم من إن قيمة المستوردات السورية من الاسمنت من تركيا والتي بلغت 744 مليون ل.س تقارب قيمة المستوردات من الاسمنت من الأردن والتي بلغت 894 مليون ل.س وتفوق قيمتها المستوردات من لبنان التي بلغت قيمتها 481 مليون ل.س.

وتركز مصدر الواردات السورية من دول الجوار من الورق بأنواعه من الشريك اللبناني والتي شكلت 17% من مجموع المستوردات السورية من لبنان.

بلغت الأهمية النسبية للواردات السورية من دول الجوار من الخيوط والمنسوجات الجاهزة 12% من مجموع الواردات السورية من هذه المنتجات من دول العالم. وشكلت هذه المنتجات 10% من مجموع المستوردات السورية من دول الجوار. استأثرت هذه المنتجات بحصة بلغت 18% من مجموع الواردات السورية من تركيا.

شكلت المستوردات السورية من الآلات 19% من مجموع المستوردات السورية من دول الجوار وتركزت هذه الواردات من تركيا حيث شكلت 32% من مجموع الواردات السورية من تركيا وكان معظم هذه الآلات يتعلق بصناعة النسيج خصوصا الخيوط منها ومعظمها استوردت من قبل المستثمرين الأتراك الذين قاموا باستثماراتهم في سورية عام 2004 في هذا المجال وكذلك الأردن التي شكلت المستوردات السورية من الآلات 17% من مجموع المستوردات السورية منه.

رابعاً: قياس التنوع والتركز للتجارة السورية مع دول الجوار:

1 – قياس تنوع الصادرات السورية إلى دول الجوار:

لقد استخدمنا مؤشر هيرفندل[2] من اجل قياس التنوع في الصادرات السورية حسب المجموعات السلعية إلى دول الجوار وذلك لعام 2003 ويأخذ المؤشر الشكل التالي:

---

(2) Kheir eldin, hana (sert 2001) Economic Dinersification: the case of egyrt 1970 – 2000 economic and social commission for western asia epert group meering in economic dlversification in the arab word Beirut

انظر أيضا: زين العابدين عبد الله بري التنوع المحقق في الاقتصاد السعودي دورية الادارة العامة مج2 – 2002 الرايض ص362.

$$Hi = \sum_{j=1}^{n} \frac{Xj}{\sum_{j=1}^{n} Xj} \qquad (1)$$

حيث:

Hi : مقياس هيرفندل لتنوع الصادرات

Xj :صادرات سورية إلى دول الجوار.

تظهر قيمة المؤشر التي 0.34 بالنسبة للصادرات السورية من المواد الزراعية والغذائية الأولية تنوعا في وجهاتها، وكذلك الأمر هناك تنوعا في وجهات الصادرات السورية من المواد الغذائية المصنعة إلى هذه الدول حيث بلغت قيمة المؤشر 0.26، كما اظهر المؤشر تنوعا في وجهات الصادرات السورية من المصنوعات المعدنية حيث بلغت 0.29، بينما قل التنوع للآلات حيث بلغت قيمة 0.38 حيث اتجهت هذه الصادرات إلى العراق وتمثل معظمها في الثلاجات وآلات التبريد والمراوح وأجهزة الطبخ التي تعمل على الغاز والأفران.

بينما أظهرت قيمة المؤشر التي بلغت0.60 بالنسبة للحيوانات الحية تركزا في وجهاتها، وقد تبين لنا من خلال تحليل هيكل الصادرات إلى دول الجوار إنها تتركز في لبنان وتشكل 15% من مجموع الصادرات السورية لها. ويظهر المؤشر الذي بلغت قيمة 0.59 بالنسبة للوقود تركزاً قليلا في وجهات الصادرات السورية منه والتي اتجهت إلى كل من لبنان وبشكل أكبر إلى تركيا حيث تبلغ الصادرات السورية من الوقود إلى تركيا ثلاثة أضعاف الصادرات السورية من الوقود إلى لبنان. وارتفعت قيمة المؤشر بالنسبة للصادرات السورية من الخيوط والأنسجة الجاهزة حيث بلغت 0.69 وكان معظم هذه الصادرات يتجه إلى تركيا.

وبلغ المؤشر القيمة العظمى وهي (1) بالنسبة للصادرات السورية من الورق حيث اتجهت هذه الصادرات إلى الأردن وتمثلت بالورق المعد للتجميل ودفاتر ورق الرسائل والعلب والصناديق المصنوعة من ورق بينما تمثلت المستوردات السورية الورقية من الأردن (ورق كرافت – ورق حزم وتغليف – ورق رفيع للصر والتغليف).

2 – مقياس التركز الجغرافي للصادرات السورية إلى دول الجوار منذ عام 1995 – 2003 باستخدام المؤشر السابق (هيرفندل).

يظهر المؤشر والذي بلغت قيمته 0.38 تنوعا في وجهات الصادرات السورية إلى دول الجوار في عام 1995، وارتفعت قيمة هذا المؤشر في عام 2000 إلى 0.53 أي أصبح هناك تركزا قليلا في وجهة هذه الصادرات التي توجه 68% منها إلى تركيا و27% إلى لبنان .وفي عام 2001 تراجعت قليلا قيمة المؤشر التي بلغت0.48، وذلك لتراجع الصادرات السورية إلى تركيا لصالح كل من لبنان والأردن. وبلغت قيمة المؤشر 0.50 في عام 2002، حيث توجه 66% من الصادرات السورية إلى تركيا بينما تراجعت قيمة المؤشر في العامين 2003 و2004 إلى 0.33، 0.36 على التوالي، فأظهر تنوعا في وجهات الصادرات السورية إلى دول الجوار حيث تراجعت حصة تركيا من هذه

الصادرات إلى 49% في عام 2003، واستمرت في التراجع إلى إن بلغت 31% في عام 2004، على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات السورية إلى تركيا، مقابل ارتفاع حصة الأردن من هذه الصادرات وظهور الشريك العراقي بشكل اكبر في هذين العامين.

3 – مقياس التركز الجغرافي للواردات السورية من دول الجوار منذ عام 1995 – 2003:

أظهرت قيمة المؤشر في عام 1995 والتي بلغت 0.50 تركزاً في الواردات السورية من دول الجوار حيث تركزت في تركيا التي استحوذت على 59% من مجموع الواردات السورية من هذه الدول واستمرت قيمة المؤشر بالارتفاع إلى أن بلغت في 0.62 في عام 2000، حيث وصلت حصة الواردات السورية من تركيا 77% وحافظت على هذه الحصة في عام 2001، وتراجعت قيمة المؤشر في عام 2002 إلى 44%، حيث تراجعت حصة تركيا من الواردات السورية إلى 60% لصالح لبنان وبشكل اقل لصالح الأردن، واستمر هذا المؤشر في التراجع في العامين 2003 و2004 حيث بلغت قيمته على التوالي 0.39 – 0.33 فتراجعت حصة تركيا من الواردات السورية من دول الجوار على التوالي إلى 58% و50%. ولا يعني تراجع تركز الواردات من تركيا إلى تراجع قيمتها التي ارتفعت في العامين الأخيرين.

– مقياس كثافة التصدير للصادرات السورية إلى دول الجوار:

يبين هذا المؤشر إسهام التجارة البينية في صافي الصادرات السورية وفق المعادلة التالية:

$$^{3}Ci=\left[\frac{Xj-Mj}{Xt+Mt}\right]-\left[\frac{Xj+Mj}{Xt+Mt}\times\frac{Xt-Mt}{Xt+Mt}\right]$$

Xj – مجموع الصادرات السورية إلى دول الجوار.

Xt – مجموع الصادرات السورية إلى دول العالم.

Mj – مجموع الواردات السورية من دول الجوار.

Mt – مجموع الواردات السورية من دول العالم.

وهذا المؤشر هو صيغة معدلة لمؤشر معروف باسم (الإسهام في الميزان التجاري)، وهو مصمم لتوضيح توزيع صافي الصادرات السورية الإجمالي على الشركاء التجاريين من دول الجوار. يقيس الحد الأول من المعادلة صافي صادرات سورية إلى بلدان الجوار ككل مرجحا بأجمالي تجارة سورية، أما الحد الثاني فيقيس صافي الصادرات المتوقعة على افتراض أن كل منطقة تسهم في إجمالي الميزان التجاري بما يتناسب مع أهمية تجارتها في إجمالي التجارة. وتدل القيمة الموجبة على تركيز سورية على التصدير في التجارة البينية بالمقارنة مع تجارتها مع دول العالم، بينما تدل القيمة السالبة على أن سورية تركز في تجارتها البينية على الواردات بالمقارنة مع تجاربها مع دول العالم.

ولدى احتساب قيمة المؤشر خلال الأعوام 1995 – 2000 – 2001 – 2002 – 2003 نجد أنها بلغت على التوالي 0.037، 0.045، 0.036، 0.022، 0.028 أي كانت قيمة هذا المؤشر موجبة

[3] المؤشر مأخوذ من مسح للتطورات الاقتصادية لدول غرب أسيا للعام 2001.

طيلة هذه السنوات وهذا يشير على أن سورية تركز في تجارتها مع دول الجوار على التصدير بالمقارنة مع الدول الأخرى.

خامساً: أهمية تركيا كشريك تجاري لسورية

1 – مقياس تنوع الصادرات:

لقد أظهر مقياس هيرفندل والذي استخدمناه لقياس لنوع الصادرات السورية إلى تركيا في عام 2003 والذي بلغ 0.64، تركزا في الصادرات تمثل في الوقود الخام حيث شكل 79% من الصادرات السورية إلى تركيا، الأمر الذي يظهر عدم أهمية الشريك التركي إذا استثنينا الوقود. بينما يوجد تنوع في الواردات السورية من تركيا والتي تتمثل في الآلات والخيوط والمنسوجات والورق بأنواعه والاسمنت والمصنوعات المعدنية ومشتقات الوقود والمواد الغذائية المصنعة.

وبالتالي فإذا استثنينا الوقود الخام تبرز أهمية الشريك التركي من جانب الواردات أكثر من الصادرات.

كما يظهر مقياس تركز الصادرات السورية إلى تركيا في الوقود إلى فقدان هذه الصادرات في حال شاب هذه العلاقة بين البلدين أي خلاف سياسي أو تحول الجانب التركي إلى شركاء تجاريين آخرين لتأمين مصادر الطاقة، خصوصاً أن تركيا تنتهج سياسة تعدد الدوائر في تحركاتها الاقتصادية والتجارية منها. إلا أن المصالح الاقتصادي تتغلب على ضعف العلاقات السياسية التي كانت بين مد وجذر في الفترة السابقة وقد أظهرت المؤشرات التجارية أن إجمالي التجارة إلى تركيا بلغت ذروته عند تعرض العلاقات السورية التركية للأزمة في عام 1997، حيث عقدت تركيا معاهدة دفاع مشترك مع إسرائيل. وحينها تبصر البلدان أن العلاقات الاقتصادية وخصوصا التجارية هامة للبلدين فسورية شريك تجاري هام بالنسبة للطاقة ويساعد على ذلك قرب المسافة وكذلك تتبين أهمية الشريك التركي كما أوردنا. و بعد المبادرة السياسية الرطبة والهامة التي قام بها السيد الرئيس بشار الأسد إلى تركيا أدى ذلك إلى تحول جذري في هذه العلاقات وفي كافة المجالات ومع ذلك يجب العمل على تنويع هيكل الصادرات إلى تركيا.

2 – مقياس كثافة التجارة السورية إلى تركيا:

تظهر قيم المؤشر الذي استخدمناه لقياس كثافة التجارة السورية إلى تركيا خلال الأعوام 1995 – 2000 – 2001 – 2002 – 2003 والتي بلغت على التوالي 0.001، 0.028، 0.018، 0.017، 0.009 قيماً موجبة عند احتسابه، الأمر الذي يشير إلى أن سورية تركز في تجارتها البينية مع تركيا على التصدير والتي تركزت كما ذكرنا في الوقود الخام والذي لا تفرض تعرفة جمركية عليه (0). وكما ذكرنا كانت الواردات أكثر تنوعاً إضافة إلى أنها تحمل قيما مضافة فنحن نصدر إلى تركيا الوقود الخام، ونستورد منها مشتقاته، كذلك الأمر بالنسبة للصادرات من الخيوط والمنسوجات

الجاهزة، التي تمثل معظمها بالخيوط القطنية والصوف، بينما تمثلت الواردات بالمنسوجات الجاهزة وخيوط البوليستر والأكريليك.

وبالتالي فإذا استثنيا الوقود فإن الميزان التجاري خاسر بمقدار 6170 مليون ل.س وإذا حررنا التجارة مع تركيا، فسوف تواجه الصناعات السورية خصوصاً النسيجية منها والمواد الغذائية المصنعة منافسة كبيرة قد تؤدي إلى خروج عدد كبير من الشركات السورية من السوق، في حال لم يتم تطوير هذه الصناعات وتحسين جودتها، حيث تشكل الصناعة الغذائية 20% من إجمالي الصناعة التحويلية وهناك أكثر من 25 ألف شركة في تركيا تختص بإنتاج الدهون النباتية والزيوت والألبان واللحوم والفواكه والخضروات، كما تعتبر تركيا صناعة النسيج والملبوسات الجاهزة محرك الاقتصاد التركي، "وتتبوأ تركيا في صناعة النسيج المرتبة 10 وفي صادرات الملابس الجاهزة المرتبة 6 عالمياً وبالتالي فهي تستحوذ على حصة هامة في التجارة العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة وخاصة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فهي تأتي في المرتبة السادسة في أسواق الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمنسوجات، والمرتبة الثانية بالنسبة للملبوسات الجاهزة ويعمل في هذا القطاع 2.5 مليون عامل، وتستأثر صناعة النسيج والألبسة الجاهزة في تركيا بـ37% من إجمالي المنتجات الصناعية المصدرة"[4].

وهذا يشير إلى التحدي الذي ستفرضه المرحلة القادمة بعد تحرير التجارة مع تركيا على هذا النوع من الصناعات السورية لمنافسة هذا الإخطبوط الاقتصادي الجديد في المنطقة الذي يبذل قصارى جهده لرفع وتحسين اقتصاده وصناعته إلى أفضل ما يمكن.

3 – قياس أداء الصادرات السورية إلى تركيا على الناتج المحلي السوري[(3)].

النموذج القياسي: $GDP = F(X, M)$

يأخذ المقياس الشكل التالي:

$$\text{Log } GDP = \alpha + B1 \log x + B2 \log M$$

وبحل النموذج تحصل على

$$\text{Log } GDP = 14.7 + 0.37 \log x - 0.545 \log M$$

$R^2 = 0.932$

$R^{2*} = 0.919$ معامل التحديد المعدل

$F = 68.8$ معامل فيشر

$D.W = 1.98$

نستدل من النتائج:

[4] السفارة التركية في دمشق – الملحق التجاري – منشورات صادرة عن الملحق التجاري.

أنظر أيضاً تركيا وكالة تورك فبرير مرجع سابق.

(3) قاسم محمد الحموري الأداء التصديري وأثره في الجو الاقتصادي مجلة جامعة دمشق مجلد 17 عدد 1 - 2001

1 – إن مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للصادرات السورية إلى تركيا كانت بإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية أي أن أي زيادة تحدث في الصادرات السورية إلى تركيا بمعدل 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي السوري بمعدل 0.37%.

2 – إن مرونة الناتج بالنسبة للمستوردات كانت بإشارة سالبة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة المستوردات السورية من تركيا بمعدل 1% تؤدي إلى انخفاض في الناتج بمعدل 0.5%.

ونلاحظ الأثر السلبي الذي تحدثه زيادة الواردات من تركيا على الناتج المحلي السوري تفوت الأثر الايجابي الذي تحدثه زيادة الصادرات إلى تركيا، وذلك لأن الواردات تحول قيما مضافة بينما معظم الصادرات لا تحمل قيما مضافة كونها تركز في الوقود الخام كما اشرنا.

سادسا: الميزان التجاري السوري مع دول الجوار:

كان الميزان التجاري رابحا مع دول الجوار في عام 1995 حيث بلغت قيمة الفائض التجاري 2623 مليون ل.س ويعود ذلك كونه رابحاً مع كل من لبنان والأردن حيث بلغت الفائض على التوالي (2551 – 451)، بنيما كان الميزان خاسرا مع تركيا حيث بلغ العجز 379 مليون ل.س.

وفي عام 2000 ارتفع الفائض التجاري المحقق مع دول الجوار إلى 21133 مليون ل.س وساهم في هذا الارتفاع تحول العجز في الميزان التجاري مع تركيا إلى فائض كبير بلغت قيمته 13311 مليون ل.س كما تضاعف الفائض التجاري المحقق مع لبنان إلى 7468 مليون ل.س في حين تراجع الفائض المحقق في الميزان التجاري مع الأردن إلى 354م ل.س.

وقد تذبذب الفائض المحقق في الميزان التجاري مع دول الجوار في الأعوام 2001 – 2002 – 2003 بين ارتفاع وانخفاض حيث بلغ 17816 مليون ل.س في عام 2003 فقد تراجع الفائض المحقق في الميزان التجاري مع تركيا عام 2001 إلى 9931 مليون ل.س ثم ارتفع إلى 14017 مليون ل.س في عام 2002 وتراجع إلى اقل من النصف في عام 2003 حيث بلغت قيمة الفائض 6417 مليون ل.س ويعود ذلك إلى انخفاض الصادرات السورية من جهة وارتفاع الواردات من جهة أخرى.

كذلك تراجع الفائض التجاري المحقق مع لبنان في عام 2002 إلى 4001 مليون ل.س ثم ارتفع في عام 2003 إلى 6935 مليون ل.س. بينما واصل الميزان التجاري مع الأردن بالارتفاع إلى أن بلغ في عام 2003 قيمة 3812 مليون ل.س، وقد بلغ الفائض التجاري المحقق مع العراق 6525 مليون ل.س ارتفع إلى 18539 مليون ل.س في النصف الأول من عام 2004 وكان اكبر فائض تجاري سوري محقق مع دول الجوار.

سابعاً: معدل انكشاف الاقتصاد السوري على دول الجوار:

لقد تراوح هذا المعدل خلال الفترة الممتدة بين 1995 حتى عــام 2003 بــين 2% – 6% وكــان الاقتصاد السوري أكثر انكشافا على تركيا إلا أن هذا المعدل لم يتجاوز نســبة 3% وبالتــالي فــان الاقتصاد السوري غير تابع للتغيرات الاقتصادية التي تطرأ على اقتصاديات هذه الدول. إلا أن هــذا المؤشر غير كافي، لذلك يجب مقارنته بالمقاييس السابقة كمقياس تنوع الصادرات ومؤشــر تركــز الصادرات جغرافيا ومؤشر تركز الواردات جغرافيا والتي بينت أن الاقتصاد السورية أكثر انكشــافا على الاقتصاد التركي كون هذه الصادرات تتركز في الوقود الخام.

الباب الثالث

السياحة

أولاً: أهمية السياحة بين دول الجوار ومقوماتها:

في الماضي كانت السياحة فناً يعمل على إشباع حالة الفضـــول لـــدى الرحالـــة وطبقـــات التجـــار والمغامرين. أما اليوم فقد أصبحت واقعاً حضارياً ونشاطاً اقتصادياً مركباً يضم مرافق عديدة ويخترق قطاعات مختلفة. ومع تزايد هذا النشاط وتنوعه اتخذت السياحة كيانا متكاملاً مبنياً على نظم وقواعد ومعطيات أضفت عليها السمعة العلمية إلى جانب السمة الفنية. وقد سعت كـــل مـــن ســـورية ودول الجوار الجغرافي إلى تفعيل وتطوير القطاع السياحي ضمن اقتصـــادياتها نظـــراً لتصـــاعد أهميتـــه الاقتصادية والإجتماعية، إلا أن هذا الاهتمام كان متفاوتاً بدرجة كبيرة بين هذه الدول.

هذا وقد جاء ضمن توصيات الجمعية الدولية لجزاء السياحة العالميين في مـــؤتمرهم المنعقـــد عـــام 1962 بسويسرا بأنها حتمية اقتصادية لتقدم الدول النامية5. فلا بد من إبراز قيمة المناطق الســـياحية والاستفادة منها وضرورة توسيعها وتنظيمها لما لها من أثر على النشاط الاقتصـــادي وأداؤه، فهـــي صناعة بدون مداخل تعمل على تقدم الدول ونموها ويمكن أن تشكل إحدى دعائم الاقتصاد القومي.

فالسياحة تخلق فرص عمل جديدة،وتنمي الإيرادات الواردة من عملات أجنبية وتنشط التجارة الدولية، كما أنها توزع النشاط الاقتصادي والثروة القومية بشكل عادل ، لما لها من أثر على على الاستهلاك وإنتاج من ناحية، وتنشيط المناطق السياحية من جهة أخرى.

وتتمتع سورية ودول الجوار بموقع جغرافي مميز بين القارات الثلاث وبتوفر العناصـــر والركـــائز الضرورية لقيام النشاط السياحي. فعوامل الجذب السياحي متوفرة بنسبة عالية تتنوع بين مواقع أثرية ومائية ومناظر طبيعية، وهذا الثراء في التنوعات المتحاضنة ينعكس ببصـــماته الطبيعيـــة والفنيـــة والجمالية والفلكلورية على كل بقعة في هذه الدول.وهذا المزيج الساحر والباهر هو ثقافـــة التعـــايش والتناغم وليست ثقافة التناحر والتباعد. وبالتالي كل ذلك يجعل هذه الدول مقصداً للكثير من الســـياح في العالم من جهة ومقصداً لسكان هذه الدول بين بعضها البعض.

---

[5] – نهاد دمشقية،السياحة وأهميتها في التكامل السوري اللبناني،ندوة عام 1996

ثانياً: المؤشرات السياحية:

1- أهمية القادمون من دول الجوار:

لدى قراءة الإحصائيات السياحية نلحظ أنه بلغ عدد القادمون إلى سورية من دول الجوار 1.466 مليون شخص في عام 1995 وشكلوا 87% من مجموع القادمين العرب إلى سورية وبلغت الأهمية النسبية للقادمين الأتراك 26% من مجموع القادمين الأجانب.

وشكل القادمون اللبنانيون 59% من مجموع القادمين من دول الجوار، بينما شكل القادمون الأردنيون 30% والقادمون الأتراك 11%.

واستمر عدد القادمين من دول الجوار بالارتفاع إلى أن بلغ عددهم 3.130 مليون شخص في عام 2003، وقابل ذلك ارتفاعاً في أهميتهم النسبية إلى مجموع القادمين العرب والتي بلغت 190%.كما ارتفعت الأهمية النسبية للقادمين الأتراك إلى مجموع القادمين الأجانب إلى 48% ، حيث شكل القادمون الأتراك حوالي نصف القادمون الأجانب ، وقابل ذلك ضآلة أهمية القادمون الأتراك نسبة إلى القادمين من دول الجوار التي بلغت 15%، والقادمون العراقيون 8% في الوقت الذي شكل فيه القادمون اللبنانيون النسبة العظمى من عدد القادمين من دول الجوار والتي بلغت 53% ،تلاهم أهمية القادمون من الأردن والذين شكلوا 24% ،انظر الجدولين (2)(3)، وتشير هذه الإحصائيات إلى أهمية دول الجوار بالنسبة إلى سورية في مجال السياحة أو العبور وما يدعم ذلك الإحصائيات المتعلقة بالنزلاء من دول الجوار.

1. أهمية النزلاء من دول الجوار:

تراوحت الأهمية النسبية للنزلاء من دول الجوار إلى مجموع النزلاء العرب خلال الفترة 1995-2003 بين 53% و 68%. وبلغت الأهمية النسبية للنزلاء من دول الجوار إلى النزلاء الأجانب خلال الفترة ذاتها بين 40% و110% .وكان معظم هؤلاء النزلاء من الأردنيين حيث شكلوا 40% من مجموع النزلاء من دول الجوار، تلاهم أهمية النزلاء اللبنانيون والذين شكلوا 35% ، فالعراقيون الذين شكلوا 19% ، في حين لم تتجاوز أهمية النزلاء الأتراك خلال الفترة 1995-2003 نسبة 6%، انظر الجدولين(4)(5).

وتراوحت الأهمية النسبية لعدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون من دول الجوار مقارنة بعدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون العرب خلال الأعوام السابقة ذاتها بين 43% و47% وبلغت الأهمية النسبية لعدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون من دول الجوار مقارنة بعدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون الأجانب في عام 2003 نسبة 85% .

وقضى السائحون اللبنانيون ليالي سياحية أطول في سورية من باقي السائحين من دول الجوار حيث بلغت أهمية هذه الليالي 42% ، بما فيهم الأردنيين الذين كان عددهم أكبر من النزلاء اللبنانيين، لكنهم كانوا يقضون ليالي سياحية أقل حيث بلغت الأهمية النسبية لهذه الليالي 35%. كما بلغت الأهمية النسبية لعدد الليالي السياحية التي قضاها العراقيون في سورية في عام 2003 نسبة 22% في

حين لم تتجاوز أهمية الليالي السياحية التي قضاها الأتراك نسبة إلى الليالي السياحية التي قضاها السائحون من دول الجوار نسبة 1%، انظر الجدولين(6(7.

ويفسر عدد النزلاء الأتراك الضحل، والليالي السياحية القصيرة التي يقضونها في الفنادق السورية على الرغم من ارتفاع عدد القادمين منهم إلى سورية لأسباب عدة:

- نزول القادمون الأتراك عند أقربائهم نتيجة الترابط الأسري القائم
- إن نسبة كبيرة من القادمين الأتراك من التجار الذين ينهون أعمالهم دون الحاجة إلى النزول في الفنادق نظراً لقرب المسافة بين البلدين، خاصة وأن معظم أعمالهم تتركز بمدينة حلب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يفضل هؤلاء التجار استئجار الشقق المفروشة على النزول في الفنادق، كون الدفع يتم بالليرة السورية وليس بالدولار.
- العبور إلى دول أخرى كالسعودية مثلاً خاصة في موسم الحج .
- السفر عن طريق شركة الطيران السورية بسبب انخفاض التكلفة عنها في تركية.

وبالتالي فإن عدد النزلاء الأتراك الضحل يقلل من أهمية ارتفاع عدد القادمين الأتراك، وهذا يشير إلى ضآلة عدد القادمين الأتراك بقصد السياحة،وصغر الدخل المتولد عن قدومهم، هذا فضلاً عن الدخول غير النظامي وما يستتبع ذلك من خسائر مالية ناجمة عن عدم تحصيل رسوم الدخول.

2. أهمية النزلاء من دول الجوار حسب الدرجة الفندقية لعام 2003:

شكل النزلاء من دول الجوار في الفنادق الدولية 86% من مجموع النزلاء العرب، استأثر اللبنانيون على نسبة تجاوزت النصف، بينما شكل النزلاء الأردنيون 34% من مجموع النزلاء من دول الجوار في هذه الفنادق، وشكل النزلاء العراقيون 8% بينما لم تتجاوز نسبة النزلاء الأتراك 4%.

بلغت نسبة النزلاء من دول الجوار في فنادق من الدرجة الممتازة 68% من مجموع النزلاء العرب في هذه الفنادق، شكل النزلاء اللبنانيون النسبة الأهم والبالغة 42% من مجموع النزلاء من دول الجوار من هذه الفنادق، تلاهم النزلاء الأردنيون أهمية بلغت 29%، فالنزلاء العراقيون 23%، فالنزلاء الأتراك 6%.

وتصاعدت أهمية النزلاء من دول الجوار في الفنادق من الدرجة الثالثة مقارنة بعدد النزلاء العرب في هذه الفنادق حيث بلغت 103%، كان معظم النزلاء من دول الجوار في هذه الفنادق أردنيو الجنسية حيث شكلوا 88% ، بينما شكل النزلاء الأتراك النسبة الباقية.

وكانت النسبة الأعظم من النزلاء العراقيين تقيم في النزل وشكلوا 67% من مجموع النزلاء من دول الجوار في هذا النوع من الفنادق، بينما شكل الأردنيون 20% والنزلاء الأتراك 13%. وترفع النزلاء اللبنانيون عن الإقامة في الفنادق من الدرجة الثالثة والنزل، وقلت أهميتهم في الفنادق

من الدرجة الثانية، الأمر الذي يشير إلى أهمية النزلاء اللبنانيين من حيث الدخل المتولد عن إقامتهم في الفنادق والممتازة والأولى، يليهم أهمية النزلاء الأردنيون[6].

3. أهمية القادمون من دول الجوار حسب وسيلة النقل:

تتراجع أهمية دول الجوار من حيث الدخل المتولد عن قدومهم إلى سورية حسب وسيلة النقل الجوية حيث شكل القادمون من دول الجوار جواً 23% من مجموع القادمين العرب جواً،و34% من مجموع القادمين الأجانب ، ويعود ذلك لقرب المسافة بين سورية وهذه الدول، وبالتالي فهم يفضلون القدوم عن طريق البر،حيث شكلوا 98% من مجموع القادمين العرب براً. وبلغت نسبة الأتراك القادمين 88% من مجموع القادمين من دول الجوار إلى سورية بحراً. ويشير ما سبق إلى أن الدخل المتولد عن وسيلة النقل المستخدمة في القدوم إلى سورية ضحل جداً، هذا فضلاً عن أن هذه الدول تفضل القدوم إلى سورية بوسيلة نقل عبر شركاتها، وذلك لتقدم وسائل النقل المستخدمة و الخدمات المصاحبة لذلك في بلادهم.

ثالثا: أهمية الزائرين من دول الجوار في الأعوام الأخيرة:

نلاحظ من قراءة الإحصائيات السابقة أهمية ما يشكله الزائرون من دول الجوار بالنسبة إلى مجموع زائري سورية، وخاصة اللبنانيون والأردنيون ، حيث تم الاتفاق مع الجمهورية اللبنانية على برامج تنفيذية لاتفاق التعاون السياحي، وتم مجدداً الاتفاق على التعاون السياحي السادس للأعوام 2005-2006-2007 [7]، وتهدف الاتفاقية إلى تسهيل مرور المجموعات السياحية عبر مراكز المغادرة في البلدين من خلال كوة مخصصة ، وتقديم دعم من البلدين للبرامج السياحية المشتركة، وإصدار خارطة سياحية مشتركة وأفلام سياحية مشتركة، تبرز أهم المعالم السياحية، والتنسيق في المعارض السياحية المشتركة، وتشجيع السياحة الرياضية المشتركة والأسابيع السياحية المشتركة، وتعزيز التعاون في مجال التسويق السياحي للبلدين عبر شبكة الانترنت. وقد بينت لنا القراءة الإحصائية لمؤشرات السياحة، أهمية هذه البرامج وأثرها الإيجابي على الدخل المتأتي من السياحة.

كما تم الاتفاق مع الأردن على البرنامج التنفيذي الرابع لاتفاق التعاون السياحي للأعوام 2000-2001 [8] الأمر الذي انعكس إيجابا على عدد القادمين والنزلاء الأردنيين.

وعلى الرغم من بذور التعاون القديمة بين سورية وتركيا في مجال السياحة والتي تعود إلى عام 1982 ، حيث تم الاتفاق على خمسة برامج تنفيذية لعام 1982 - 1988-1993-1999-2004، كان عدد الزائرين لغاية عام 2003 ضحلاً ، على الرغم من الخطوات التي تم اتخاذها، كافتتاح خط مباشر بين دمشق واستنبول لحافلات شركة الكرنك للنقل، وتسيير رحلات يومية بين البلدين عام 1984، ومشاركة تركيا في معرض الزهور ، وإيفاد خبير تركي لتقديم الخبرة في مجال

---

[6]- انظر الجدولين (7)(8)

[7]- وثائق رسمية مأخوذة من وزارة الاقتصاد تتعلق باتفاقيات التعاون المعقودة بين سورية ولبنان.

[8]- وثائق رسمية مأخوذة من وزارة الاقتصاد تتعلق باتفاقيات التعاون المعقودة بين سورية والأردن.

ترميم الآثار، وتقديم عشر منح دراسية في مجال السياحة والفنادق لم يتم الاستفادة منها بسبب شرط اتقان اللغة التركية .

ومن جهة أخرى نجد أن عدد القادمون إلى سورية في عام 2003 ماثل عدد زائري مدينة أنطالية في تركيا، في الوقت الذي زار فيه تركيا 13247 مليون سائح. وبمقارنة ذلك مع سورية نجد أن السياحة في سورية لاتزال ضعيفة فقد لمسنا من المؤشرات السياحية السابقة ،ضآلة عدد القادمين والنزلاء الأجانب ، الأمر الذي يتطلب بذل جهود مكثفة من أجل الترويج السياحي بالتعاون مع دول الجوار خصوصاً تركيا،التي حققت أكبر نجاح في طريق التكامل مع الاقتصاد العالمي في القطاع السياحي بالدرجة الأولى خلال الأعوام الأخيرة، وانتهزت نجاحها في القطاع السياحي لتفوز بنصيب أكبر من العائد السياحي الدولي ، وذلك بإعادة النظر في سياستها السياحية بمفهوم جديد يستهدف الاستغلال الأمثل لطاقاتها السياحية ، إذ قامت وزارة السياحة آخذة بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في الصناعة السياحية ، بتفعيل استراتيجياتها التسويقية الجديدة " فبادرت إلى تنظيم حملة إعلامية وترويجية من خلال 23 مكتب تابع لها في 40 دولة تتوزع على جغرافية متنوعة، مركزة فيها على شعار احتضان التنوعات والتمايزات "[9]،وهو شعار ينطلق من مميزاتها وفي مقدمتها، موقعها الجغرافي كهمزة وصل بين آسيا وأوروبا، والثري بالتنوع الطبيعي والتاريخي والثقافي . وفي إطار التنوعية في قطاع السياحة مثل اليخوت ورياضة الكولف والحمامات الصحية والرياضة الشتوية وتسلق الجبال وجولات السفوح والكهوف ورحلات السير على الأقدام وركوب الأنهار الجارية ورحلات صيد الأسماك....... هذا فضلاً عن السياحة الدينية.

وقد أقامت وزارة السياحة في سورية في أواخر شهر نيسان عام 2005، سوقاً للاستثمار السياحي ، عرضت من خلاله المواقع والمشاريع السياحية ذات الجدوى الاقتصادية والسياحية ، وأنجزت الوزارة قائمة لمئة موقع سيتم التعاقد عليها[10]. وقد تم وضع القوانين اللازمة لهذه السوق وخاصة في مجال الإعفاءات الضريبية والتسهيلات اللازمة لإبرام العقود مع المستثمرين. وقد سمح المجلس الأعلى للسياحة لأن يتملك المستثمر العربي والأجنبي كامل المشروع وتمويل مستلزمات المنشأة السياحية بقروض ميسرة."وأشار وزير السياحة أن عدد السائحين قد ارتفع بنسبة 47% عام 2004 عن عام 2003، ونمت سياحة المبيت بنسبة 15% ، وارتفع عدد زوار اليوم الواحد من تركيا بنسبة 45% والعراق 75% والأردن 92%. وعلى الرغم من الأرباح التي حققتها السياحة عام 2004 والتي بلغت 1.4 مليار دولار وفرص العمل المتوفرة والتي بلغت 70000 فرصة عمل ، إلا أن ذلك لا يرقى إلى الإمكانيات التي تتمتع بها سورية كمقصد سياحي . وعزى السيد الوزير النمو الذي حصل في قطاع السياحة عام 2004 إلى القرار الحكومي الذي صدر عام 2002، والذي قضى برفع صناعة السياحة إلى مستوى قطاع استراتيجي"[11].

[9]– تركيا، وكالة تورك خبر لر بتكليف من المديرية العامة للصحافة والنشر ، نورول للطباعة أنقرة 2003، ص 323.

[10]– مجلة البنك والمستثمر. سوق للاستثمار السياحي في سورية ، عدد 62 كانون ثاني 2005.

[11]– مجلة البنك والمستثمر المرجع السابق.

والملفت للنظر أن التنوع السياحي الموجود في تركيا موجود في سورية ، إلا أن تعقيدات الحصول على تأشيرة الزيارة ، الخوف من تنامي الاضطرابات في المنطقة على الرغم من أنه لم تقع هجمات على مواقع سياحية في سورية ، وضعف الترويج السياحي وتخلف البنية التحتية السياحية ، فعلى سبيل المثال نملك 40 ألف سرير، هذه العقبات تحول دون زيادة عدد السائحين إلى سورية بشكل يقارب عدد السائحين إلى لبنان وتركيا.

أولاً: أهمية السياحة بين دول الجوار ومقوماتها:

في الماضي كانت السياحة فناً يعمل على إشباع حالة الفضول لدى الرحالة وطبقات التجار والمغامرين. أما اليوم فقد أصبحت واقعاً حضارياً ونشاطاً اقتصادياً مركباً يضم مرافق عديدة ويخترق قطاعات مختلفة. ومع تزايد هذا النشاط وتنوعه اتخذت السياحة كيانا متكاملاً مبنياً على نظم وقواعد ومعطيات أضفت عليها السمعة العلمية إلى جانب السمة الفنية. وقد سعت كل من سورية ودول الجوار الجغرافي إلى تفعيل وتطوير القطاع السياحي ضمن اقتصادياتها نظراً لتصاعد أهميته الاقتصادية والإجتماعية، إلا أن هذا الاهتمام كان متفاوتاً بدرجة كبيرة بين هذه الدول.

هذا وقد جاء ضمن توصيات الجمعية الدولية لجزاء السياحة العالميين في مؤتمرهم المنعقد عام 1962 بسويسرا بأنها حتمية اقتصادية لتقدم الدول النامية[12]. فلا بد من إبراز قيمة المناطق السياحية والاستفادة منها وضرورة توسيعها وتنظيمها لما لها من أثر على النشاط الاقتصادي وأداؤه، فهي صناعة بدون مداخل تعمل على تقدم الدول ونموها ويمكن أن تشكل إحدى دعائم الاقتصاد القومي.

فالسياحة تخلق فرص عمل جديدة،وتنمي الإيرادات الواردة من عملات أجنبية وتنشط التجارة الدولية، كما أنها توزع النشاط الاقتصادي والثروة القومية بشكل عادل ، لما لها من أثر على على الاستهلاك والإنتاج من ناحية، وتنشيط المناطق السياحية من جهة أخرى.

وتتمتع سورية ودول الجوار بموقع جغرافي مميز بين القارات الثلاث وبتوفر العناصر والركائز الضرورية لقيام النشاط السياحي. فعوامل الجذب السياحي متوفرة بنسبة عالية تتنوع بين مواقع أثرية ومائية ومناظر طبيعية، وهذا الثراء في التنوعات المتحاضنة ينعكس ببصماته الطبيعية والفنية والجمالية والفلكلورية على كل بقعة في هذه الدول.وهذا المزيج الساحر والباهر هو ثقافة التعايش والتناغم وليست ثقافة التناحر والتباعد. وبالتالي كل ذلك يجعل هذه الدول مقصداً للكثير من السياح في العالم من جهة ومقصداً لسكان هذه الدول بين بعضها البعض.

ثانياً: المؤشرات السياحية:

1 – أهمية القادمون من دول الجوار:

لدى قراءة الإحصائيات السياحية نلحظ أنه بلغ عدد القادمون إلى سورية من دول الجوار 1.466 مليون شخص في عام 1995 وشكلوا 87% من مجموع القادمين العرب إلى سورية وبلغت الأهمية النسبية للقادمين الأتراك 26% من مجموع القادمين الأجانب.

[12]– نماد دمشقية،السياحة وأهميتها في التكامل السوري اللبناني،ندوة عام 1996

وشكل القادمون اللبنانيون 59% من مجموع القادمين من دول الجوار، بينما شكل القادمون الأردنيون 30% والقادمون الأتراك 11%.

واستمر عدد القادمين من دول الجوار بالارتفاع إلى أن بلغ عددهم 3.130 مليون شخص في عام 2003، وقابل ذلك ارتفاعاً في أهميتهم النسبية إلى مجموع القادمين العرب والتي بلغت 190%.كما ارتفعت الأهمية النسبية للقادمين الأتراك إلى مجموع القادمين الأجانب إلى 48% ، حيث شكل القادمون الأتراك حوالي نصف القادمون الأجانب ، وقابل ذلك ضآلة أهمية القادمون الأتراك نسبة إلى القادمين من دول الجوار التي بلغت 15%، والقادمون العراقيون 8% في الوقت الذي شكل فيه القادمون اللبنانيون النسبة العظمى من عدد القادمين من دول الجوار والتي بلغت 53% ،تلاهم أهمية القادمون من الأردن والذين شكلوا 24% ،انظر الجدولين (2)(3)، وتشير هذه الإحصائيات إلى أهمية دول الجوار بالنسبة إلى سورية في مجال السياحة أو العبور وما يدعم ذلك الإحصائيات المتعلقة بالنزلاء من دول الجوار.

2- أهمية النزلاء من دول الجوار:

تراوحت الأهمية النسبية للنزلاء من دول الجوار إلى مجموع النزلاء العرب خلال الفترة 1995-2003 بين 53% و 68%. وبلغت الأهمية النسبية للنزلاء من دول الجوار إلى النزلاء الأجانب خلال الفترة ذاتها بين 40% و110% .وكان معظم هؤلاء النزلاء من الأردنيين حيث شكلوا 40% من مجموع النزلاء من دول الجوار، تلاهم أهمية النزلاء اللبنانيون والذين شكلوا 35% ، فالعراقيون الذين شكلوا 19% ، في حين لم تتجاوز أهمية النزلاء الأتراك خلال الفترة 1995-2003 نسبة 6%، انظر الجدولين(4)(5).

وتراوحت الأهمية النسبية لعدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون من دول الجوار مقارنة بعدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون العرب خلال الأعوام السابقة ذاتها بين 43% و47% وبلغت الأهمية النسبية لعدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون من دول الجوار مقارنة بعدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون الأجانب في عام 2003 نسبة 85% .

وقضى السائحون اللبنانيون ليالي سياحية أطول في سورية من باقي السائحين من دول الجوار حيث بلغت أهمية هذه الليالي 42% ، بما فيهم الأردنيين الذين كان عددهم أكبر من النزلاء اللبنانيين، لكنهم كانوا يقضون ليالي سياحية أقل حيث بلغت الأهمية النسبية لهذه الليالي 35%. كما بلغت الأهمية النسبية لعدد الليالي السياحية التي قضاها العراقيون في سورية في عام 2003 نسبة 22% في حين لم تتجاوز أهمية الليالي السياحية التي قضاها الأتراك نسبة إلى الليالي السياحية التي قضاها السائحون من دول الجوار نسبة 1%، انظر الجدولين(6(7.

ويفسر عدد النزلاء الأتراك الضحل، والليالي السياحية القصيرة التي يقضونها في الفنادق السورية على الرغم من ارتفاع عدد القادمين منهم إلى سورية لأسباب عدة:

- نزول القادمون الأتراك عند أقربائهم نتيجة الترابط الأسري القائم

- إن نسبة كبيرة من القادمين الأتراك من التجار الذين ينهون أعمالهم دون الحاجة إلى النزول في الفنادق نظراً لقرب المسافة بين البلدين، خاصة وأن معظم أعمالهم تتركز بمدينة حلب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يفضل هؤلاء التجار استئجار الشقق المفروشة على النزول في الفنادق، كون الدفع يتم بالليرة السورية وليس بالدولار.
- العبور إلى دول أخرى كالسعودية مثلاً خاصة في موسم الحج .
- السفر عن طريق شركة الطيران السورية بسبب انخفاض التكلفة عنها في تركية.

وبالتالي فإن عدد النزلاء الأتراك الضحل يقلل من أهمية ارتفاع عدد القادمين الأتراك، وهذا يشير إلى ضآلة عدد القادمين الأتراك بقصد السياحة،وصغر الدخل المتولد عن قدومهم، هذا فضلاً عن الدخول غير النظامي وما يستتبع ذلك من خسائر مالية ناجمة عن عدم تحصيل رسوم الدخول.

3- أهمية النزلاء من دول الجوار حسب الدرجة الفندقية لعام 2003:

شكل النزلاء من دول الجوار في الفنادق الدولية 86% من مجموع النزلاء العرب، استأثر اللبنانيون على نسبة تجاوزت النصف، بينما شكل النزلاء الأردنيون 34% من مجموع النزلاء من دول الجوار في هذه الفنادق، وشكل النزلاء العراقيون 8% بينما لم تتجاوز نسبة النزلاء الأتراك 4%.

بلغت نسبة النزلاء من دول الجوار في فنادق من الدرجة الممتازة 68% من مجموع النزلاء العرب في هذه الفنادق، شكل النزلاء اللبنانيون النسبة الأهم والبالغة 42% من مجموع النزلاء من دول الجوار من هذه الفنادق، تلاهم النزلاء الأردنيون أهمية بلغت 29%، فالنزلاء العراقيون 23%، فالنزلاء الأتراك 6%.

وتصاعدت أهمية النزلاء من دول الجوار في الفنادق من الدرجة الثالثة مقارنة بعدد النزلاء العرب في هذه الفنادق حيث بلغت 103%، كان معظم النزلاء من دول الجوار في هذه الفنادق أردنيو الجنسية حيث شكلوا 88% ، بينما شكل النزلاء الأتراك النسبة الباقية.

وكانت النسبة الأعظم من النزلاء العراقيين تقيم في النزل وشكلوا 67% من مجموع النزلاء من دول الجوار في هذا النوع من الفنادق، بينما شكل الأردنيون 20% والنزلاء الأتراك 13%. وترفع النزلاء اللبنانيون عن الإقامة في الفنادق من الدرجة الثالثة والنزل، وقلت أهميتهم في الفنادق من الدرجة الثانية، الأمر الذي يشير إلى أهمية النزلاء اللبنانيين من حيث الدخل المتولد عن إقامتهم في الفنادق والممتازة والأولى، يليهم أهمية النزلاء الأردنيون[13].

4 - أهمية القادمون من دول الجوار حسب وسيلة النقل:

تتراجع أهمية دول الجوار من حيث الدخل المتولد عن قدومهم إلى سورية حسب وسيلة النقل الجوية حيث شكل القادمون من دول الجوار جواً 23% من مجموع القادمين العرب جواً،و34% من مجموع القادمين الأجانب ، ويعود ذلك لقرب المسافة بين سورية وهذه الدول، وبالتالي فهم يفضلون

[13]- انظر الجدولين (7)(8)

القدوم عن طريق البر،حيث شكلوا 98% من مجموع القادمين العرب براً. وبلغت نسبة الأتراك القادمين 88% من مجموع القادمين من دول الجوار إلى سورية بحراً. ويشير ما سبق إلى أن الدخل المتولد عن وسيلة النقل المستخدمة في القدوم إلى سورية ضحل جداً، هذا فضلاً عن أن هذه الدول تفضل القدوم إلى سورية بوسيلة نقل عبر شركاتها، وذلك لتقدم وسائل النقل المستخدمة و الخدمات المصاحبة لذلك في بلادهم.

ثالثا: أهمية الزائرين من دول الجوار في الأعوام الأخيرة:

نلاحظ من قراءة الإحصائيات السابقة أهمية ما يشكله الزائرون من دول الجوار بالنسبة إلى مجموع زائري سورية، وخاصة اللبنانيون والأردنيون ، حيث تم الاتفاق مع الجمهورية اللبنانية على برامج تنفيذية لاتفاق التعاون السياحي، وتم مجدداً الاتفاق على التعاون السياحي السادس للأعوام 2005-2006-2007 [14]، وتهدف الاتفاقية إلى تسهيل مرور المجموعات السياحية عبر مراكز المغادرة في البلدين من خلال كوة مخصصة ، وتقديم دعم من البلدين للبرامج السياحية المشتركة، وإصدار خارطة سياحية مشتركة وأفلام سياحية مشتركة، تبرز أهم المعالم السياحية، والتنسيق في المعارض السياحية المشتركة، وتشجيع السياحة الرياضية المشتركة والأسابيع السياحية المشتركة، وتعزيز التعاون في مجال التسويق السياحي للبلدين عبر شبكة الانترنت. وقد بينت لنا القراءة الإحصائية لمؤشرات السياحة، أهمية هذه البرامج وأثرها الإيجابي على الدخل المتأتي من السياحة.

كما تم الاتفاق مع الأردن على البرنامج التنفيذي الرابع لاتفاق التعاون السياحي للأعوام 2000-2001 [15] الأمر الذي انعكس إيجابا على عدد القادمين والنزلاء الأردنيين.

وعلى الرغم من بذور التعاون القديمة بين سورية وتركيا في مجال السياحة والتي تعود إلى عام 1982 ، حيث تم الاتفاق على خمسة برامج تنفيذية لعام 1982 – 1988-1993-1999-2004، كان عدد الزائرين لغاية عام 2003 ضحلاً ، على الرغم من الخطوات التي تم اتخاذها، كافتتاح خط مباشر بين دمشق واستنبول لحافلات شركة الكرنك للنقل، وتسيير رحلات يومية بين البلدين عام 1984، ومشاركة تركيا في معرض الزهور ، وإيفاد خبير تركي لتقديم الخبرة في مجال ترميم الآثار، وتقديم عشر منح دراسية في مجال السياحة والفنادق لم يتم الاستفادة منها بسبب شرط اتقان اللغة التركية .

ومن جهة أخرى نجد أن عدد القادمون إلى سورية في عام 2003 ماثل عدد زائري مدينة أنطالية في تركيا، في الوقت الذي زار فيه تركيا 13247 مليون سائح. وبمقارنة ذلك مع سورية نجد أن السياحة في سورية لاتزال ضعيفة فقد لمسنا من المؤشرات السياحية السابقة ،ضآلة عدد القادمين والنزلاء الأجانب ، الأمر الذي يتطلب بذل جهود مكثفة من أجل الترويج السياحي بالتعاون مع دول الجوار خصوصاً تركيا،التي حققت أكبر نجاح في طريق التكامل مع الاقتصاد العالمي في القطاع السياحي بالدرجة الأولى خلال الأعوام الأخيرة، وانتهزت نجاحها في القطاع السياحي لتفوز بنصيب

---

[14]– وثائق رسمية مأخوذة من وزارة الاقتصاد تتعلق باتفاقيات التعاون المعقودة بين سورية ولبنان.

[15]– وثائق رسمية مأخوذة من وزارة الاقتصاد تتعلق باتفاقيات التعاون المعقودة بين سورية والأردن.

أكبر من العائد السياحي الدولي ، وذلك بإعادة النظر في سياستها السياحية بمفهوم جديد يستهدف الاستغلال الأمثل لطاقاتها السياحية ، إذ قامت وزارة السياحة آخذة بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في الصناعة السياحية ، بتفعيل استراتيجياتها التسويقية الجديدة " فبادرت إلى تنظيم حملة إعلامية وترويجية من خلال 23 مكتب تابع لها في 40 دولة تتوزع على جغرافية متنوعة، مركزة فيها على شعار احتضان التنوعات والتمايزات "[16]،وهو شعار ينطلق من مميزاتها وفي مقدمتها، موقعها الجغرافي كهمزة وصل بين آسيا وأوروبا، والثري بالتنوع الطبيعي والتاريخي والثقافي . وفي إطار التنوعية في قطاع السياحة مثل اليخوت ورياضة الكولف والحمامات الصحية والرياضة الشتوية وتسلق الجبال وجولات السفوح والكهوف ورحلات السير على الأقدام وركوب الأنهار الجارية ورحلات صيد الأسماك....... هذا فضلاً عن السياحة الدينية.

وقد أقامت وزارة السياحة في سورية في أواخر شهر نيسان عام 2005، سوقاً للاستثمار السياحي ، عرضت من خلاله المواقع والمشاريع السياحية ذات الجدوى الاقتصادية والسياحية ، وأنجزت الوزارة قائمة لمئة موقع سيتم التعاقد عليها[17]. وقد تم وضع القوانين اللازمة لهذه السوق وخاصة في مجال الإعفاءات الضريبية والتسهيلات اللازمة لإبرام العقود مع المستثمرين. وقد سمح المجلس الأعلى للسياحة لأن يتملك المستثمر العربي والأجنبي كامل المشروع وتمويل مستلزمات المنشأة السياحية بقروض ميسرة."وأشار وزير السياحة أن عدد السائحين قد ارتفع بنسبة 47% عام 2004 عن عام 2003، ونمت سياحة المبيت بنسبة 15% ، وارتفع عدد زوار اليوم الواحد من تركيا بنسبة 45% والعراق 75% والأردن 92%. وعلى الرغم من الأرباح التي حققتها السياحة عام 2004 والتي بلغت 1.4 مليار دولار وفرص العمل المتوفرة والتي بلغت 70000 فرصة عمل ، إلا أن ذلك لا يرقى إلى الإمكانيات التي تتمتع بها سورية كمقصد سياحي . وعزى السيد الوزير النمو الذي حصل في قطاع السياحة عام 2004 إلى القرار الحكومي الذي صدر عام 2002، والذي قضى برفع صناعة السياحة إلى مستوى قطاع استراتيجي"[18].

والملفت للنظر أن التنوع السياحي الموجود في تركيا موجود في سورية ، إلا أن تعقيدات الحصول على تأشيرة الزيارة ، الخوف من تنامي الاضطرابات في المنطقة على الرغم من أنه لم تقع هجمات على مواقع سياحية في سورية ، وضعف الترويج السياحي وتخلف البنية التحتية السياحية ، فعلى سبيل المثال نملك 40 ألف سرير، هذه العقبات تحول دون زيادة عدد السائحين إلى سورية بشكل يقارب عدد السائحين إلى لبنان وتركيا.

---

[16]– تركيا، وكالة تورك خبر لر بتكليف من المديرية العامة للصحافة والنشر ، نورول للطباعة أنقرة 2003، ص 323.

[17]– مجلة البنك والمستثمر. سوق للاستثمار السياحي في سورية ، عدد 62 كانون ثاني 2005.

[18]– مجلة البنك والمستثمر المرجع السابق.

الباب الرابع
تطور استثمارات دول الجوار في سورية

أولاً: أهمية الاستثمار الأجنبي لدول المنطقة:

تمثل التدفقات المتزايدة للاستثمار الأجنبي عاملاً أساسياً في الديناميكية الاقتصادية للمنطقة، ومع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بحثاً عن الموارد والأسواق، ترافقه عوامل خارجية إيجابية فقد يكون بإمكان هذه الدول القدرة على خلق المزيد من فرص العمل وتحسين المعرفة بالإدارة والمهارات وزيادة الإنتاجية. وقد حاولت كل من سورية ودول الجوار بذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار في إطار سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأصبح الاستثمار الأجنبي هدفاً أساسياً ومطلباً ملحاً تتنافس عليه هذه الدول وتبذل قصارى جهدها للفوز بأكبر نصيب منه وأصبحت المزايا والإعفاءات والتسهيلات مجالاً رحباً للتنافس بين هذه الدول من أجل تحقيق هذا الهدف، فأصدرت هذه الدول حزمة من القوانين ودأبت على تعديلها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً:قوانين وسياسات الاستثمار:

1. قوانين الاستثمار في سورية[19]:

صدر في العام 1969 قانون الاستثمار الذي شجع المستثمرين العرب والمغتربين السوريين للاستثمار في سورية، بينما حجب الاستثمار عن الأجانب ونتيجة قرار سورية بالتوجه إلى اقتصاد السوق، صدر المرسوم رقم 186 لعام 1985 لتأسيس شركات سياحية مشتركة والمرسوم رقم 10 لعام 1986 المتعلق بإحداث الشركات الزراعية المشتركة، وكان التغيير الجذري الذي حدث في مسار سياسات الاستثمار في سورية بإصدار القانون رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته عام 2000، الذي اعتبر خطوة تحلل من السياسة الاشتراكية، وتعزيزاً للرأسمالية الجديدة. وقدمت من خلال هذا القانون حزمة من المزايا كالإعفاء الضريبي من الضرائب المفروضة على الدخل لمدة خمس سنوات،وإعفاء المشاريع التي تقوم بها شركات مشتركة لمدة سبع سنوات، وسمح بموجب تعديلات القانون رقم 10 التي صدرت لتخفيض الضوابط المفروضة على تبادل العملة وعلى تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج بقرار من المجلس الأعلى للاستثمار بفتح حسابات مصرفية في الخارج بشرط أن لا تزيد المبالغ المودعة عن 50% من رأس المال المدفوع نقداً بالعملات الأجنبية، ويمكن السماح للشركات بقرار من المجلس الأعلى للاستثمار تحويل جزء من ودائعها بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية بسعر الصرف(سعر السوق) إلى الدول المجاورة لتغطية احتياجاتها المحلية، كما سمح للمستثمر بموجب القانون رقم 10 وتعديلاته بالملكية الكاملة للعقارات ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر المحلي. وقد تم إعفاء الشركات المشتركة من رسم الطابع ومنح القانون المشروعات التي

---

[19]– انظر مصطفى الكفري، مناخ وفرص الاستثمار في سورية، مكتب الاستثمار 2004،ص5

تتجاوز حصيلة صادراتها السلعية أو الخدمية 50% من مجموع إنتاجها ضريبة الدخل المفروضة على أرباح الشركات المساهمة إلى 15%.

2. قوانين الاستثمار المعمول بها في الأردن:

بذلت الأردن في الأونة الأخيرة جهوداً كبيرة لجذب الاستثمار الأجنبي، فأصدرت قانون الاستثمار رقم/68 لعام 2003 [20]، الذي أجاز لأي مستثمر في الأردن بالتملك أو المشاركة أو المساهمة على أن يعامل معاملة المستثمر الأردني، ويحق له إدارة مشروعه بالطريقة التي يراها وبواسطة الأشخاص الذين يختارهم. كما أجاز له القانون إخراج رأسماله الذي أدخله إلى المملكة للاستثمار، وتحويل ما تأتى من استثماره من عوائد وأرباح إلى خارج المملكة وتصفية استثماره أو بيعه أو بيع حصته شريطة تسديد التزاماته، ولم يجز القانون منع الاستثمار من الدخول في مشاريع جديدة من أجل تقييد حجم السوق أو تقييد المنافسة. وكذلك صدر القانون رقم 67 لعام 2003[21] الذي أحدثت بموجبه مؤسسة تشجيع الاستثمار التي تمثلت أهم مهامها في الترويج للاستثمارات المحلية و الأجنبية ، وإجراء الدراسات والمسوحات اللازمة لمعرفة الفرص الاستثمارية في الأردن والتعريف بها، إضافة إلى إنشاء خدمة المكان الواحد لمساعدة المستثمر لغايات التسجيل والترخيص والموافقات اللازمة من الجهات الأخرى، وتقوم المؤسسة أيضاً بتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة بذلك. وقد أنشئت في الأردن في أيار عام 2001 منطقة العقبة الاقتصادية من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أقيمت المناطق الصناعية المؤهلة التي لا تستهدف منتجاتها السوق المحلي والتي يجوز لها إدخال منتجاتها إلى سوق الولايات المتحدة بدون جمارك. ويمكن تأجير الأراضي للمستثمرين في هذه المناطق لمدة تصل إلى 50عاماً وتحظى منتجات هذه المناطق بمعاملة تفضيلية في أوروبا وقد استقطبت الأردن مستثمرين أجانب معظمهم من ماليزيا واندونيسيا وكورية والصين آملين في الاستفادة من دخول سوق الولايات المتحدة بدون ضرائب. كما يمكن شراؤها لبناء الفنادق أو لأغراض تجارية أو تعليمية أو سكنية، وسمحت الحكومة للمستثمرين بالملكية الكاملة من رأس المال في قطاع التعدين باستثناء استخراج الفوسفات وقد ساهمت هذه المناطق في نمو الصادرات والعمالة والناتج المحلي.

3. قوانين تشجيع الاستثمار المعمول بها في لبنان:

تم تأسيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات "إيدال" بموجب القانون رقم 360 عام 2001 من أبرز مهامها[22] تلقي طلبات الإجازات والموافقات والتراخيص الإدارية على اختلاف أنواعها المتعلقة بهذه المشاريع الخاضعة لهذا القانون ودراستها من الناحية القانونية والتقنية وإعداد التقارير بشأنها. وتحل المؤسسة محل جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات في منح التراخيص الإدارية والإجازات الواجبة، باستثناء تلك التي يعود منها إلى مجلس الوزراء. وتقوم المؤسسة بإعداد

---

[20]- الجريدة الرسمية، الأردن عدد 4606 تاريخ 2003/6/16. www.jordaninvestment.com

[21]- نفس المرجع السابق.

[22]- انظر منشورات المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، حمرا بيروت 2001 www.idal.com.ib

الدروس والأبحاث والوثائق والإحصائيات والاقتراحات المتعلقة بالمناخ الاستثماري في لبنان ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، وتقوم المؤسسة بتأمين المعلومات الاقتصادية والتجارية والصناعية وسواها التي تساعد المستثمرين من لبنان والخارج على توظيف أموالهم في مختلف القطاعات مجاناً، أو لقاء بدلات اشتراك محددة. وتعمل المؤسسة على الترويج للاستثمار في لبنان من خلال منشورات ومجلات إعلامية وتستطلع فرص ومجالات الاستثمار وتزويد المستثمرين بها،وتساعد المؤسسة في دعم وترويج وتسويق المنتجات اللبنانية لاسيما الزراعية،كما تقوم بإعطاء حوافز مادية أو المساهمة مع الشركات المغفلة المعنية بإدارة وتنظيم معارض وندوات في لبنان والخارج خاصة بتحفيز السياحة وبالمواد والسلع الزراعية أو الصناعية اللبنانية المنشأ.

ويعفى المستثمر بموجب قانون الاستثمار اللبناني إعفاءاً كاملاً من الضريبة على الدخل وعلى توزيع أنصبة الأرباح الناتجة عن المشروع وذلك لفترة تصل إلى عشر سنوات بدءاً من مباشرة استثمار المشروع إلا أنه اشترط على المستثمر توظيف لبنانيين مقابل تشغيل كل أجنبي في الشركة، وعملي لبنان على تخفيض إجازات العمل والإقامة بنسبة تصل إلى 50% وأعفي المستثمر إعفاءاً كاملاً من رسوم تسجيل العقارات في السجل التجاري ورسوم الضم والفرز والتأمين ورسوم تسجيل عقود الإيجار، وحددت مجالات الاستثمار في الصناعة والزراعة والتصنيع الزراعي والسياحة والاتصالات و الإعلام والمعلوماتية والتكنولوجيا من الإعفاءات والتخفيضات لمدة عشر سنوات بغض النظر عن مكان إنشائها.

وستنشئ مؤسسة إيدال منطقة تكنولوجية تحت اسم بيروت للصناعات التكنولوجية الحديثة شبيهة بتلك الموجودة في دبي، وهذا سيشكل أكبر مشروع للحكومة اللبنانية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4. قوانين تشجيع الاستثمار في العراق[23]:

لقد أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة قانوناً جديداً للاستثمار الأجنبي يسمح بمعاملة أصحاب المشاريع الأجنبية على قدم المساواة مع المستثمرين المحليين ويسمح لهم بالملكية الكاملة في جميع المجالات باستثناء الموارد الطبيعية والعقارات، وحدد سقف الضرائب على الدخل وضرائب الشركات نسبة15% ومنع المستثمرين الأجانب من تملك العقارات والأرض بينما سمح لهم بالاستئجار لمدة تصل إلى 40 عاماً، كما سمح لهم بتحويل رؤوس أموالهم والأرباح والفوائد إلى أوطانهم، وخفضت التعريفات بشكل كبير وصل إلى 5%، ولا يفرض أي منها على الواردات من المواد الغذائية والأدوية والكتب وغيرها من السلع الإنسانية، كما صدر قانون جديد للأعمال المصرفية يسمح للمصارف الدولية بالعمل عن طريق امتلاك أكثر من 50% من المحلي القائم أو إقامة فرع للعمل في قطاعات غير أولية أو إقامة فرع للمصرف داخل البلد، وبموجب هذا القانون وحتى عام 2008 سيسمح لهذه المصارف بالملكية الكاملة ولن تكون هناك قيود على دخول المصارف الأجنبية.

---

23 – انظر ضمانات وحوافز الاستثمار في دول العالم الثالث وفي العراق,مجلة مركز دبي للتحكيم الدولي، مجلد 1 2004، أنظر أيضاً مجلة البنك والمستثمر تطوير الصناعة المصرفية في العراق عدد 58 آب 2004 ص 19.

وأعلن مسؤولوا محافظة البصرة إنشاء مكتب جديد للاستثمار الخارجي و إعمار العراق في جنوبه يشجع القانون العراقي الجديد للاستثمار الأجنبي ومؤخراً أنشئت لجنة لمساعدة المستثمرين في تسريع الموافقة على المشاريع.

5. قوانين تشجيع الاستثمار في تركيا[24]:

لقد أصدرت تركيا قانون الاستثمار عام 1954 والذي كان أكثر القوانين ليبرالية في مجال الاقتصاد. ومع اتباع السياسات الليبرالية في الثمانينات والتغيرات في نظام القطع "الكمبيو"أمست تركيا مغرية للمستثمرين الأجانب, ثم قدمت تسهيلات جديدة في ظل التدابير المتخذة في الأعوام 1986–1992–1995., وأكدت في العام 2000 الإنضباطية والشفافية والمسؤولية الاجتماعية وغيرها في الحقوق والمسؤوليات بين المستثمرين الأتراك والأجانب سواسية, وثم في العامين 2001–2002 إعداد تقرير تحسين المناخ الاستثماري في تركيا باشتراك مسؤولين من البنك الدولي وبشرط عدم التكتل والاحتكار والانفراد بامتياز خاص يجوز للمستثمرين الأجانب التوظيف في أي مجال من المجالات المسموح بها للقطاع الخاص التركي والاستفادة من الحوافز المتاحة ووفقاً للقوانين المرعية والتي تنص على عدم تطبيق أي قيد نسبوي على حصة الشريك الأجنبي, وجواز إيداع العملات الصعبة المستقدمة كرأسمال أجنبي في حساب العملات الصعبة من دون تحويلها إلى الليرة التركية, وحرية تحويل الربح وعائد التصفية للخارج وجواز استخدام المستثمر ما يحتاجه من الكادر الأجنبي, ويجوز للشركات الكائنة في الخارج فتح مكاتب اتصال لها شريطة عدم مزاولة التجارة في تركيا, إلغاء شرط التصديق على عقود الامتياز وخبرة المهارة وخبرة المهنة والمساعدة الفنية والإدارة, والاكتفاء بمعاملة تسجيلها فقط, إلغاء ضرورة الموافقة على اتفاقيات القروض الخارجية. وقد أقامت تركيا مناطق حرة دخلت حيز التنفيذ عام 1987 بغية تشجيع دخول التكنولوجيا والرأسمال الأجنبي إلى تركيا وصولاً إلى زيادة الاستثمار والإنتاج ودعم الصادرات, وقد وصل عدد هذه المناطق إلى 21 منطقة في عام 2002 وعدد الشركات المحلية المقامة في هذه المناطق 2304 شركة والأجنبية 9504 شركة.

ثالثاً: موقع سورية من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي:

تعتبر قوانين الاستثمار في تركيا أكثر الدول محل البحث ليبرالية لجذب المستثمر الأجنبي خصوصاً بعد التعديلات التي قامت بها بعد عام 2000, الأمر الذي انعكس إيجابا على حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمية المتدفقة إلى تركيا منذ عام 1980 حتى عام 2002 قيمة 33995 مليون دولار الموظف منها 15750 مليون دولار, وشكلت هذه الاستثمارات 41% من مجموع الاستثمارات الأجنبية التراكمية المتدفقة إلى الشرق الأوسط, وتستحوذ فرنسا وهولندة وألمانيا والولايات المتحدة المراكز الأربعة الأولى من بين رؤوس الأموال الموظفة في تركيا منذ عام 1980 حتى عام 2002 وتنشط هذه الشركات في قطاع الخدمات التي استأثر ب59% من مجموع هذه الشركات بينما استحوذ قطاع التصنيع على 39.8%, في حين كان 90.4% في عام 2004 من

---

[24] – انظر تركيا, وكالة تورك خبرلر مرجع سابق.

إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في تركيا مصدرها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي بلغت حصتها 65% من الشركات ذات الرأسمال الأجنبي, وتأتي دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى ضمن مجموعة المنظمة. إن جميع القوانين السابقة التي أشرنا إليها في دول الجوار هي أكثر حرية على حركة رأس المال الأجنبي من سورية بما فيها العراق على الرغم من محاولة سورية في الآونة الأخيرة تخفيف الضغوطات المفروضة على العملة, وبالتالي مازال يعتبر هذا الشرط عائقاً هاماً أمام تدفق الرأسمال الأجنبي إلى سورية. كما أن جميع القوانين المشار إليها في دول الجوار وسورية سمحت بالتملك والإيجار الذي وصلت مدته إلى 50عاماً. وتعتبر لبنان والأردن أقل الدول السابقة روتيناً باستثناء تركيا وذلك من خلال إنشاء خدمة المكان الواحد في الأردن ومؤسسة تشجيع الاستثمار"إيدال" في لبنان. وقد ترأست لبنان الدول السابقة بالنسبة لفترة الإعفاءات التي وصلت إلى 10 سنوات. وتعد الأردن أكثر الدول السابقة حرية بالنسبة لمجالات الاستثمار وأكثرها تقدماً بالنسبة للبنية التحتية باستثناء تركيا, وذلك من خلال المناطق الصناعية المؤهلة التي أقامتها في منطقة العقبة وبالتالي ما زالت تعتبر سورية متأخرة عن دول الجوار بالنسبة للتسهيلات وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي فهي تأتي في المرتبة الأخيرة بالنسبة للبنية التحتية والقيود على العملة والبيئة الاقتصادية المتحررة رغم ما بذلته من جهود.

رابعاً: اتفاقيات تشجيع الاستثمار المعقودة مع دول الجوار:

1. **اتفاق تشجيع و حماية الاستثمار مع لبنان وقع عام 1997 ووضع موضع التنفيذ عام 1998:**

تضمن الاتفاق القواعد والأسس والضوابط والأحكام التي تساعد تشجيع الاستثمار بين البلدين ومنح الاستثمارات التسهيلات والحوافز بما فيها الإعفاءات من الضرائب والرسوم وبالتالي حمايتها وتوفير المناخ المناسب بممارسة نشاطها في البلدين.

2. **اتفاق حماية وتشجيع الاستثمار مع الأردن في عام 2001 والذي دخل حيز التنفيذ عام 2002:**

هدف الاتفاق إلى تشجيع تشجيع وتهيئة الظروف للمستثمرين في كلا البلدين لاستثمار رؤوس الأموال في كل منهما, بالإضافة إلى تقديم التسهيلات اللازمة للدخول والخروج والإقامة للمستثمر ومنح كل طرف لمستثمري الطرف الآخر معاملة عادلة ومنصفة وتضمنت الاتفاقية العديد من المزايا لمستثمري البلدين.

اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار مع تركيا والمصدق بتاريخ 2004/7/1:

نصت الاتفاقية على تشجيع كل طرف في أراضيه قدر الإمكان استثمارات مستثمرين الطرف الآخر ومنح كل طرف من هذه الاستثمارات لدى إقامتها معاملة ليست أقل تفضيلاً من تلك الممنوحة في حالات مماثلة لاستثمارات مستثمريه أو استثمارات مستثمري أي بلد ثالث أيهما أفضل, كما يقوم الطرفان بالأخذ بعين الاهتمام طلبات دخول وإقامة الأشخاص الراغبين من أي طرف بدخول أراضي الطرف الآخر بهدف إقامة أو متابعة استثمار ما.

خامساً: حجم الاستثمارات المتدفقة من دول الجوار إلى سورية والمنفذة منذ صدور قانون الاستثمار رقم/10/ حتى نهاية عام 2003:

1. حجم الاستثمارات التراكمية الوافدة:

بلغ حجم الاستثمارات التراكمية الوافدة إلى سورية منذ صدور قانون الاستثمار رقم10 حتى نهاية عام 2003 قيمة13653 مليون ل.س, وبلغت حصة دول الجوار 24% من مجموع التدفقات الاستثمارية التراكمية الوافدة إلى سورية والتي بلغت قيمتها56989 مليون ل.س وشكلت هذه التدفقات 13% من مجموع التدفقات التراكمية الأجنبية[25] الوافدة التي بلغت 106450 مليون ل.س. وتصدرت لبنان دول الجوار من حيث حجم التدفقات الاستثمارية التراكمية حيث استأثرت بحصة بلغت 8.77 مليون ل.س والتي شكلت 59% من مجموع التدفقات الاستثمارية الواردة إلى سورية من دول الجوار. تلتها أهمية تركيا التي بلغ حجم استثماراتها التراكمية 3833 مليون ل.س والتي استحوذت على 28% من مجموع الاستثمارات المتدفقة من دول الجوار. تلتها الأردن التي بلغ حجم استثماراتها التراكمية 1571 مليون ل.س فالعراق التي بلغ حجم استثماراتها 172مليون ل.س.

عدد المشاريع المنفذة من دول الجوار منذ صدور قانون الاستثمار رقم 10 حتى عام 2003. وبلغ عدد المشاريع التي أقامتها لبنان في سورية 18 مشروعاً تلاها أهمية المشاريع المنفذة من قبل مستثمرين أردنيين والتي بلغ عددها 10 مشاريع ثم المشاريع التركية التي بلغ عددها 9 مشاريع بينما لم يتجاوز عدد المشاريع العراقية المنفذة عدد2.انظر الجدولين(11)(12).

سادساً: حجم الاستثمارات المتدفقة من دول الجوار وعدد المشاريع المرخص على قانون الاستثمار رقم1 لعام 2004:

بلغ حجم المشروعات الاستثمارية المرخص لها عام 2004 من دول الجوار 2442 مليون ل.س وشكلت 92% من مجموع الاستثمارات الوافدة من الدول العربية والتي بلغ حجمها 19639 مليون ل.س كما شكلت 42% من مجموع الاستثمارات الأجنبية الوافدة والتي بلغ حجمها 5791 مليون ل.س و 16% من مجموع الاستثمارات الأجنبية والعربية الوافدة إلى سورية.

ونجد أنه في عام 2004 استحوذت تركيا على 88% من مجموع الاستثمارات الوافدة إلى سورية من دول الجوار والتي بلغ حجمها 2442 مليون ل.س تلتها أهمية الأردن التي استأثرت ب 6% من مجموع الاستثمارات الوافدة من دول الجوار. بينما بلغت حصة كل من لبنان والعراق 3% حيث لم يتجاوز حجم حصة كل منهما 75 مليون ل.س وبلغ عدد المشاريع التركية المرخص لها في سورية في عام 2004 (9) مشاريع في حين لم يتجاوز عدد المشاريع الأردنية (2) مشروع على الرغم من أن حجم الاستثمار يفوق حجم كل من المشاريع اللبنانية والعراقية المرخص لها والتي بلغ عددها على التوالي 3- 2 أنظر الجدولين (13)(14) .

سابعاً: توزع المشاريع المرخصة لدول الجوار حسب الشكل القانوني للشركة:

[25] – وثائق رسمية مأخوذة من وزارة الاقتصاد تخص الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول في مجال الاستثمار تتضمن قيمة الاستثمارات العربية.

بلغ عدد الشركات المحدودة المسؤولية 10 شركات وعدد المشروعات الفردية تسعة وتساوي عدد الشركات المساهمة المغفلة مع عدد شركات التوصية البسيطة أنظر الجدول (15) .

ثامناً: خصائص المشروعات المنفذة والمرخص لها في سورية من دول الجوار:

تركيا: لقد تنوعت المشاريع التركية المقامة في سورية من حيث نوع النشاط لغاية عام 2003 في حين كانت المشاريع المرخص لها عام 2004 أقل تنوعاً، وقريبة للتركيز في إنتاج الخيوط أو الشعيرات النسيجية, وكان معظم الشركات المقامة والمرخص لها مشروعات فردية حيث بلغ عددها خمسة مشاريع وأقيم شركة تضامنية وشركة محدودة المسؤولية وشركة توصية بسيطة بينما لم تؤسس أي شركة من النوع المساهم.

لبنان: تنوعت المشاريع اللبنانية المقامة حتى عام 2003 من حيث النشاط, حيث تناولت الصناعات الزراعية والنسيجية والبتروكيماوية بينما تركزت المشاريع المرخص لها في عام 2004 في مجال النقل كما تركزت المشروعات من حيث الشكل القانوني للشركة في الشركات المساهمة وبشكل أقل في الشركات المحدودة المسؤولية ولم يتجاوز عدد الشركات التضامنية عدد 2 والمشروعات الفردية 1.

الأردن: تركزت المشروعات الأردنية المقامة في المشروعات البترولية بينما تناول المشروعان المرخص لهما في عام 2004 عصير الفواكه والآخر النقل. وتركز ثلث هذه المشروعات من حيث الشكل القانوني في الشركات الفردية بينما تمثل الشكل القانوني لباقي الشركات في الشركات المحدودة المسؤولية وشركات التوصية البسيطة وشركة تضامنية واحدة.

العراق: نفذ مشروعان أحدهما في مجال قضبان اللحام والآخر في مجال الأنابيب البلاستيكية بينما تركزت المشاريع المرخص لها في عام 2004 في مجال النقل.

الباب الخامس

نتائج ومقترحات

أ – النتائج المتعلقة بالتجارة البينية بين سورية ودول الجوار:

– ضعف تأثير الاتفاقيات المعقودة بين سورية ودول الجوار على حجم التجارة وذلك بسبب القيود غير الكمية التي كانت تفرضها سورية على التجارة كالرسم القنصلي وعمولات مؤسسات التجارة الخارجية وأحكام الحصر والمنع وغيرها وبالتالي كانت هذه الاتفاقيات تطبق على السلع المستثناة من أحكام الحصر والمنع. إلا أنه في الأعوام الثلاثة الأخيرة أبدت سورية جدية اكبر في تحرير تجارتها الخارجية مع الدول العربية بشكل خاص وبشأن اتفاق المناطق الحرة المعقودة ومنها مع تلك المعقودة مع دول الجوار وذلك بتقليل أحكام المنع والحصر وإلغاء الكثير من القيود غير الكمية كالرسم القنصلي وعمولات مؤسسة التجارة الخارجية، وما زالت هناك بعض القيود كبدل فارق سعر المازوت. ويتبين الجدية في تطبيق أحكام الاتفاقيات من خلال اللجان التي تم تشكيلها لوضع الآليات لتطبيق الاتفاقيات كاللجنة السورية الأردنية المشتركة واللجنة السورية اللبنانية حيث حرصت سورية بعد اجتماع اللجنة المشتركة في 2004/12/18 على تحرير التجارة مع لبنان وتحقيق مطالب الجانب اللبناني، وقد بينت سورية جديتها من خلال رفع الكثير من القيود التي تعيق انسياب البضائع اللبنانية أو الأردنية إلى سورية. وبالتالي فإن الصناعات الوطنية في عام 2005 أمام منافسة قوية من قبل الصناعات اللبنانية والأردنية وبشكل خاص المواد الزراعية والغذائية الأولية، ويتسع تأثير المنافسة الحادة من قبل هذه الدول خصوصا لبنان بالنسبة للصناعات الغذائية إن لم يقم القطاع الخاص بتطوير وإعادة تأهيل صناعاته وتحسين جودة منتجاته.

– ولقد انعكس الأثر الايجابي لتطبيق هذه الاتفاقيات خصوصاً الاتفاقيات المتعلقة بمناطق التجارة الحرة على ارتفاع حجم التجارة مع هذه الدول.

– لقد تناولت الاتفاقية المعقودة مع تركيا مجالات أوسع من الاتفاقيات المعقودة مع كل من لبنان والأردن، إلا أن تحرير التجارة كاملاً بين البلدين سيطول إلى فترة 12 عاما الأمر الذي يعطي فرصة للصناعة الوطنية للتطور وتحسين الجودة وإعادة تأهيل بعضها لمنافسة الإخطبوط الصناعي والتجاري الجديد. والعمل على الاستفادة من التجربة التركية في صناعة النسيج، والاستفادة من تجربتها هي ولبنان في مجال المشتقات النفطية.

– يجب الاستفادة من فرصة تحرير التجارة مع تركيا في مجال تقانة المعلومات التي وضعت موضع التنفيذ منذ بدء الاتفاقية حيز التنفيذ.

– تظهر بيانات تطور التجارة بين سورية ودول الجوار أهمية دول الجوار كشركاء تجاريين مقارنة بباقي الشركاء العرب وشكل اقل مع باقي الشركاء التجاريين من دول العالم، وتسع أهمية وهؤلاء الشركاء من جانب الصادرات وهذا ما بينه مقياس كثافة التجارة الذي أظهر تركيز سورية في تجارتها مع دول الجوار على التصدير.

- اظهر مقياس التركز الجغرافي للصادرات والواردات إلى دول الجوار تركزاً في الصادرات السورية إلى تركيا وبشكل أقل بالنسبة للواردات والتي تتركز جغرافيا حسب نوع السلعة. وأظهر المؤشر في العامين الأخيرين تنوعا جغرافيا في وجهات الصادرات والواردات من دول الجوار، الأمر الذي يبين ارتفاع أهمية جميع الشركاء من دول الجوار مع رجاحة كفة الميزان قليلاً باتجاه تركيا.

- أظهر مقياس تنوع الصادرات السورية حسب المجموعات السلعية إلى دول الجوار، تركزاً بالنسبة للمواد الحية في لبنان، وفي الوقود الخام والخيوط والمنسوجات في تركيا بينما كان هناك تنوعاً بالنسبة لباقي السلع. وبمقارنة أهمية الصادرات من الوقود إلى تركيا مع الصادرات السورية إلى كافة دول العالم، يتبين لنا أهمية الشريك التجاري التركي فاللبناني وبالمقابل تأثر الصادرات السورية بالمتغيرات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاد التركي وبشكل اقل في الاقتصاد اللبناني، إلا أن قرب المسافة يخفف ومن وطأة التحول عن الاستيراد من الشريك السوري خصوصاً بالنسبة للبنان.

- أظهرت تحليلات بنية وهيكل التجارة مع دول الجوار تأثر الصادرات السورية من المواد الغذائية الأولية بالسياسات التجارية التي تتخذها الأردن وبالاتفاقيات المعقودة في هذا المجال بين البلدين والعوامل السياسية التي تشوب هذه العلاقات، وعلاقات الأردن مع الدول الأخرى المصدرة لها هذه المواد وما يحكمها من اتفاقيات فيما يخص هذه المواد.

- لقد تنوعت الواردات السورية من دول الجوار إلا أنها تركزت حسب السلعة، تركزت المستوردات من الاسمنت من الأردن وشكلت ثلث المستوردات السورية منه، بينما تركزت المستوردات من الخيوط والمنسوجات الجاهزة من تركيا وشكلت 18% من إجمالي المستوردات السورية منها.

كما تركزت المستوردات الغذائية الأولية من العراق وشكلت 60% من مجموع المستوردات السورية منه. وتركزت المستوردات من المواد الصناعية الغذائية من لبنان وشكلت 9% من مجموع المستوردات منه. وتركزت الواردات السورية من المشتقات النفطية من تركيا، فلبنان حيث شكلت 23% من مجموع المستوردات السورية من تركيا و13% من مجموع المستوردات السورية من لبنان. وتركزت المستوردات السورية من الآلات والسلع المعمرة من تركيا فالأردن حيث تمثلت المستوردات من تركيا في معظمها في آلات الخيوط والشعيرات النسيجية ومعظمها مستورد من قبل مستثمرين أتراك، بينما تمثلت الآلات المستوردة من الأردن بالسلع المعمرة.

ويشير هذا التنوع الجغرافي حسب السلع بالنسبة للواردات انه هناك تكامل تجاري بين هذه الدول وأن تحرير التجارة يصب في مصلحة جميع الشركاء.

- أهمية الشريك التركي خصوصاً من جانب الصادرات فأي زيادة في الصادرات بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي السوري بمقدار 0.37 وهذا ما أظهره مقياس كثافة التجارة السورية إلى تركيا وتراجع هذه الأهمية بالنسبة للواردات التي تؤدي أي زيادة فيها إلى انخفاض الناتج المحلي السوري بمقدار 0.5 وذلك كون الصادرات لا تحمل قيما مضافة فهي تتمثل بالوقود والقطن وهذا ما بينه مقياس هيرفندل، بينما تمثلت الواردات بمنتجات تحمل قيما مضافة كمشتقات الوقود والألبسة

الجاهزة. وبالتالي مع تنامي أهمية الشريك التركي إلا أن تركز الصادرات له في نوع واحد يمثل في الوقود الخام يجعل الاقتصاد السوري معرض للتقلبات التي تحدث في الاقتصاد التركي.

وبالتالي يجب العمل بجد وحرص على محافظة سورية على حسن علاقاتها مع دول الجوار وتسخير الجهود الدبلوماسية لذلك من خلال الزيارات المتبادلة هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على بذل المزيد من الجهود في مجال تطوير التصنيع الزراعي والغذائي والمشتقات البترولية على جميع الصناعات التي تحمل قيماً مضافة.

- بذل المزيد من الجهود في تطوير صناعة النسيج وإعادة تأهيلها والاستفادة من التجربة التركية.
- محاولة إقامة منطقة حرة مشتركة مع جميع هذه الدول مجتمعة.

ب – فيما يتعلق في مجال السياحة:

1 – الاستفادة من التجربة التركية في السياحة من جهة والتعاون معها من خلال مكاتبها الموجودة في 40 دول من اجل الترويج أيضاً للسياحة إلى سورية.

2 – العمل على زيادة عدد السائحين الأتراك وذلك بتطبيق برنامج تعاون سياحي مماثل للبرنامج المطبق مع لبنان وكذلك من خلال تخصيص كوة مشتركة للمجموعات السياحية على الحدود وتقديم برامج سياحية مشتركة وخارطة سياحية مشتركة وأفلام سياحية مشتركة.

3 – تنشيط السياحة الداخلية البينية لمواطني هذه الدول واستقطاب اكبر عدد من الأجانب لزيارة هذه الدول معاً من خلال مكاتب للسياحة تطرح خط رحلات متنوعة إلى هذه الدول معا أو عبر تعاون ثنائي بغية الوصول إلى الاستخدام الأمثل للمنشآت السياحية المختلفة، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي لاقتصاديات هذه الدول وبالتالي تشجيع الاستثمار في مختلف النشاطات السياحية ومما يساعد على تنفيذ هذه البرامج القرب الجغرافي والثقافي.

4– الاهتمام بالبنية التحتية وتسهيل تأشيرات الزيارة وزيادة الترويج السياحي والترويج للأمن الموجود في سورية.

جـ – فيما يتعلق بالاستثمار:

- أظهرت البيانات المتعلقة بالاستثمارات القادمة من دول لجوار أهمية هذه الدول كدول مصدرة للاستثمار وبشكل خاص في الآونة الأخيرة تركيا وهذا ما أثمرته زيارة السيد الرئيس بشار الأسد.
- أظهرت كذلك غلبة الطابع الفردي على هذه الاستثمارات وضحل عدد الشركات المساهمة، لذا نقترح إقامة السوق المالية بأسرع ما يمكن لما لها من أثر على المستثمرين في التوجه للشركات المساهمة، وكذلك يجب التعريف برجال الأعمال الأتراك مع رجال الأعمال السوريين وذلك من خلال نشاط غرف التجارة بين البلدين وزرع الثقة بينهم للتحول من المنشآت الفردية إلى الأنواع الأخرى من الشركات ذات الرأسمال الأضخم.

- لم تتناول الاستثمارات المجالات السياحية وما زال هناك تحديد لمحاولات الاستثمار وبالتالي يجب الترويج للاستثمار السياحي وعسى أن يؤتي السوق الذي أقامته وزارة السياحة في نيسان 2005 أكله.

- ابتعاد الشركات المقامة عن مجالات التكنولوجيا والاتصالات والمجالات الأخرى التي تحتاجها سورية كصناعة الاسمنت والورق والصناعة الزراعية والغذائية. وبالتالي على مكتب الاستثمار الترويج لهذه الصناعات وتقديم تسهيلات وحوافز أكثر للشركات التي تقوم في هذه المجالات.

- حداثة الاتفاقيات المعقودة مع دول الجوار في مجال الاستثمار وبالتالي فإنها لم تقطف ثمارها بعد ويجب العمل على تطبيق هذه الاتفاقيات وتفعيلها قدر الإمكان.

- ما زالت سورية اقل هذه الدول جذبا للاستثمار نتيجة القيود المفروضة على العملة وتخلف البنية التحتية، لذا يجب العمل على إزالة هذه المعوقات والاستفادة من شركات المقاولات التركية والتعاون في تحديث البنية التحتية.

- الاستفادة من تجربة الأردن بالنسبة للمناطق الصناعية المؤهلة ومن تجربة شركة إيدال اللبنانية في طريقة عملها من حيث مساعدة المستثمرين على توظيف أموالهم في مختلف القطاعات من خلال تقديم المعلومات الاقتصادية والتجارية والصناعية وسواها مجانا أو مقابل بدلات اشتراك محدودة وهذا يتطلب مضاعفة عدد الكادر الموجود في مكتب الاستثمار وتأهيله.

- إقامة سوق للاستثمار شبيه بالذي أقامته وزارة السياحة من خلال التعريف بمناطق الاستثمار ومجالاته بتقديم قائمة بذلك للمستثمرين.

المراجع

[1] مجلة البنك والمستثمر، عدد 62، كانون الثاني، 2005، بيروت.

[1] مجلة البنك والمستثمر، عدد 62، كانون الثاني، 2005، بيروت.

(1) rana awwad, Jordan times, jodan, Syria sign FTA psted in Middle East News oline

ايضا وثائق رسمية مأخوذة من وزارة الاقتصاد

[1] وثائق تم الحصول عليها من السفارة التركية، الملحق التجاري.

(2) Kheir eldin, hana (sert 2001) Economic Dinersification: the case of egyrt 1970 – 2000 economic and social commission for western asia epert group meering in economic dlversification in the arab word Beirut

انظر أيضا: زين العابدين عبد الله بري التنوع المحقق في الاقتصاد السعودي دورية الادارة العامة مج2 – 2002 الرايض ص362.

[1] المؤشر مأخوذ من مسح للتطورات الاقتصادية لدول غرب أسيا للعام 2001.

[1] السفارة التركية في دمشق – الملحق التجاري – منشورات صادرة عن الملحق التجاري.

(3) قاسم محمد الحموري الأداء التصديري وأثره في الجو الاقتصادي مجلة جامعة دمشق مجلد 17 عدد 1 – 2001

[1]– نهاد دمشقية،السياحة وأهميتها في التكامل السوري اللبناني،ندوة عام 1996

[1]– وثائق رسمية مأخوذة من وزارة الاقتصاد تتعلق باتفاقيات التعاون المعقودة بين سورية والأردن.

[1]– تركيا، وكالة تورك خبر لر بتكليف من المديرية العامة للصحافة والنشر ، نورول للطباعة أنقرة 2003، ص 323.

[1]– مجلة البنك والمستثمر. سوق للاستثمار السياحي في سورية ، عدد 62 كانون ثاني 2005.

[1]– نهاد دمشقية،السياحة وأهميتها في التكامل السوري اللبناني،ندوة عام 1996

[1]– وثائق رسمية مأخوذة من وزارة الاقتصاد تتعلق باتفاقيات التعاون المعقودة بين سورية ولبنان.

[1]– انظر مصطفى الكفري، مناخ وفرص الاستثمار في سورية، مكتب الاستثمار 2004،ص5

[1]– الجريدة الرسمية، الأردن عدد 4606 تاريخ 2003/6/16.www.jordaninvestment.com

[1]– انظر منشورات المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، حمرا بيروت 2001 www.idal.com.ib

[1] – انظر ضمانات وحوافز الاستثمار في دول العالم الثالث وفي العراق,مجلة مركز دبي للتحكيم الدولي، مجلد 1 2004، أنظر أيضاً مجلة البنك والمستثمر تطوير الصناعة المصرفية في العراق عدد 58 آب 2004 ص 19.

[1] – وثائق رسمية مأخوذة من وزارة الاقتصاد تخص الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول في مجال الاستثمار تتضمن قيمة الاستثمارات العربية.